



كلية الشريعة والقانون بدمنهور



جامعة الأزهر

# مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمة  
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستقل من

العدد الأربعين - "إصداريناير ٢٠٢٣م - ١٤٤٤هـ"

مسؤولية المحامي العقدية عن عقد  
التدريب على أعمال المحاماة  
دراسة تحليلية

Contractual Responsibility Of The Lawyer For  
The Legal Training Contract, Analytical Study

الدكتور

محمد بن عواد بن سعد الأحمدى

الإستاذ المشارك في قسم القانون  
كلية الشريعة والقانون بجامعة جائل

المجلة حاصلة على اعتماد معامل  
" ارسيف Arcif العالمية "  
وتقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

رقم الإيداع  
٦٣٥٩

التقييم الدولي  
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

٠١٢٢١٠٦٧٨٥٢

[journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg](mailto:journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg)

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

<https://jlr.journals.ekb.eg>

**مسؤولية المحامي العقدية عن عقد  
التدريب على أعمال المحاماة  
دراسة تحليلية**

**Contractual Responsibility Of The Lawyer For  
The Legal Training Contract, Analytical Study**

الدكتور

**محمد بن عواد بن سعد الأحمدى**

الأستاذ المشارك في قسم القانون  
كلية الشريعة والقانون بجامعة جائل



## مسؤولية المحامي العقدية عن عقد التدريب على أعمال المحاماة، دراسة تحليلية

محمد بن عواد بن سعد الأحمدى

قسم القانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: Mohmd1@gmail.com

### ملخص البحث:

تناول البحث مسؤولية المحامي العقدية الناشئة عن عقد التدريب على أعمال المحاماة، فبين مفهومها، وأركانها، والآثار النظامية المترتبة على ذلك، وذلك من خلال تطبيق القواعد العامة للمسؤولية العقدية على هذه المسؤولية، بهدف بيان الحماية النظامية التي تتوفر للمتدرب في علاقته مع المحامي.

وقد توصل البحث إلى نتيجة عامة، وعدد من النتائج الجزئية المتفرعة عنها، أما النتيجة العامة فهي أن القواعد العامة المنظمة للمسؤولية العقدية كافية بمفردها لتنظيم المسؤولية العقدية للمحامي، ولا تقتضي طبيعتها أحكاماً خاصة لتنظيمها، وأما النتائج الجزئية، فمن أهمها: أن الخطأ المثير للمسؤولية العقدية للمحامي لا يقتصر على صورة واحدة، فقد ينشأ عن فعله الشخصي، وقد ينشأ عن فعل غيره، ممن أنابه في تنفيذ العقد، وقد يكون ناشئاً عن فعل شيء من الأشياء التي يستعين بها المحامي في تنفيذ العقد. كما أنه قد يكون في صورة إخلال بالتزاماته، أو في صورة تعسف في استخدام حقوقه، الناشئة عن عقد التدريب. كما أنه مما ينبغي أن يراعى عند تقدير خطأ المحامي كونه يزاول مهنة حقوقية على سبيل الانتظام، ويملك من الخبرة والدراية ما تجعله أكثر معرفة وحيطة من المتدرب، مما يمكن معه اعتبار الفعل الصادر منه من قبيل الخطأ العقدي، وإن لم يكن كذلك بالنسبة لغيره.

**الكلمات المفتاحية:** المحامي، المتدرب، المسؤولية العقدية.

## **Contractual responsibility of the lawyer for the legal training contract, analytical study**

Mohammad Awaad Al Ahmadi

Department of Law, Faculty of Sharia and Law, University of Hail, Saudi Arabia.

E-mail: Mohmd1@gmail.com

### **Abstract:**

This research dealt with the Attorney's contractual liability arising from the Internship Contract, and defined the Contract concept, parts and its legal impacts by implementing the general rules of the contractual liability to this liability in order to explain the legal protection that covers the intern with his/her relationship with the attorney.

The research concluded a general conclusion and a number of related results. The general conclusion is that the general rules regulating the contractual liability are sufficient alone to govern the contractual liability of the Attorney, and its nature does not require special provisions. While the related results included the following: "The most important result is that the Attorney may violate his/her contractual liability in several aspects. The violation may be committed by the Attorney himself, by any other person authorized to implement the contract, by any tool used by the Attorney to implement the Contract, by failure to abide by his/her obligations or arbitrary use of his/her rights arising from the internship contract. It is also what should be taken into account when assessing the lawyer's mistake as he regularly practices a legal profession, and has the experience and know-how that makes him/her more knowledgeable and cautious than the intern, which makes his/her actions as a contractual violation, even if it is not the same for others.

**Keywords:** Attorney, Intern, Contractual Liability.

## مقدمة:

### أهمية موضوع البحث.

تظهر أهمية موضوع البحث من عدة جوانب، أهمها ما يلي:

١. ارتباط موضوع البحث بمهنة المحاماة، والدور الحقوقي الذي تضطلع به، فيكتسب أهميتها من أهمية ممارسة هذه المهنة في المجتمع.
٢. تهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ إلى تحقيق توسع اقتصادي، ولا يتحقق ذلك على النحو المطلوب إلا مع تطوير البيئة الحقوقية في المملكة، ورفع مستوى مخرجاتها، بحيث تمارس أعمالها بمهنية عالية المستوى، ولا شك أن حسن تأهيل وتدريب المحامي مما يساعد في تحقيق ذلك.
٣. أعمال المحاماة من أكثر المجالات استقطاباً لخريجي الدراسات الحقوقية، سيما مع توسع الجامعات في هذا النوع من الدراسات، وكثرة أعداد الخريجين، مما يقتضي مناقشة مسائلها وبيان أحكامها النظامية.
٤. يعتبر المتدرب طرفاً ضعيفاً في عقد التدريب بالنسبة للمحامي، مما يقتضي بيان حقوقه في مواجهة المحامي عند تقصيره في القيام بما عليه من التزامات عقدية.

### أهداف البحث.

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

١. تطبيق القواعد العامة للمسؤولية العقدية على المحامي في علاقته مع المتدرب على أعمال المحاماة، على نحو يتناسب مع طبيعة تلك العلاقة.
٢. بيان حدود المسؤولية العقدية للمحامي.
٣. المساهمة في حفظ حقوق الطرف الضعيف في عقد التدريب على أعمال المحاماة، وهو المتدرب، وذلك في حدود علاقته مع المحامي، من خلال بيان الأحكام النظامية التي تحفظ حق المتدرب، وتعوضه عما يصيبه من أضرار.

**مشكلة البحث.**

نظمت المملكة مهنة المحاماة من خلال نظام المحاماة، ولأحته التنفيذية، وقواعد السلوك المهني للمحامين، وحيث إنها لم تتعرض جميعها لأحكام المسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب، فإن البحث سيتناول أحكامها وفقاً للقواعد العامة للمسؤولية العقدية، والسؤال هو:

- هل هذه القواعد كافية بمفردها لتنظيم مسؤولية المحامي العقدية في عقد التدريب؟ أم إن طبيعة مسؤوليته تقتضي أحكاماً خاصة لتنظيمها؟
  - وإن كانت كافية بمفردها لتنظيم هذه المسؤولية، فكيف يمكن تطبيقها على مسؤولية المحامي في مواجهة المتدرب؟
- ويتفرع عن ذلك التساؤلات التالية:

١. ما هو مفهوم المسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب؟
٢. ما هي أركان هذه المسؤولية؟
٣. ما هو أثر تحقق هذه المسؤولية؟

**الدراسات السابقة.**

لم أقف، بعد البحث والتقصي في حدود ما تيسر لي، على أي بحث يناقش أحكام المسؤولية العقدية للمحامي في علاقته مع المتدرب، وغاية ما وقفت عليه ما يلي:

١. بحث بعنوان: "أحكام المحامي المتدرب، في النظام السعودي"، للدكتور سالم بن راشد المطيري، عضو هيئة التدريس في الجامعة السعودية الالكترونية، وهو بحث محكم، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، في ملحق العدد (١٨٣)، ج (١٣)، ص

وهو بحث يناقش أحكام المحامي المتدرب، على سبيل العموم، ولا يناقش مسؤولية المحامي تجاهه، بخلاف بحثي هذا فإنه يناقش أحكام المسؤولية العقدية للمحامي في علاقته مع المتدرب.

٢. بحث بعنوان: "التكيف النظامي لعقد التدريب على أعمال المحاماة، والالتزامات الناشئة عنه، في النظام السعودي، دراسة تحليلية ومقارنة"، أعده الباحث نفسه، وقد نشر في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق بجامعة المنصورة، في العدد (٧٦)، يونيو ٢٠٢١، ص ٥١٠. وهو بحث يناقش تكيف عقد التدريب على أعمال المحاماة، والالتزامات الناشئة عنه، ولم يتعرض مطلقاً للمسؤولية العقدية للمحامي في علاقته مع المتدرب، وهذا هو موطن الفرق بينهما.

### منهج البحث.

اقتضت طبيعة موضوع البحث استخدام المنهج الاستنباطي، حيث تتبعت النصوص النظامية السارية وقت إعداد البحث في المملكة، بحثاً عن كل نصٍ نظامي له علاقة بموضوع البحث، وخلصت إلى عددٍ من النصوص النظامية، فجمعتها، ثم قمت بتحليلها بهدف استنباط الأحكام المنظمة لمسائل البحث.

### حدود البحث.

يتحدد موضوع البحث بالحدود التالية:

**الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على المسؤولية العقدية للمحامي في مواجهة المتدرب، ولا علاقة له بالمسؤولية العقدية للمتدرب في مواجهة المحامي.

**الحدود النظامية:** يقتصر البحث على المواد المتعلقة بموضوع البحث والواردة في الأنظمة والوثائق التالية:

أ- نظام المحاماة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٨، بتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٤٢٢هـ.

ب- اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة الصادرة بقرار وزير العدل رقم (٤٦٤٩)، بتاريخ ٨/٦/١٤٢٣هـ.

ت- وثيقة "قواعد السلوك المهني للمحامين"، الصادرة عن وزير العدل بالقرار رقم (٣٤٥٣) في ٢٤/١٢/١٤٤٢هـ.

ث- وثيقة "قواعد التدريب القانوني في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية"، وهي وثيقة استرشادية صدرت عن مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين في ٨/٨/١٤٣٩هـ.

**الحدود المكانية:** يتحدد البحث بالنطاق الجغرافي للمملكة العربية السعودية.

**الحدود الزمانية:** يناقش البحث مسائله في ظل سريان الأنظمة واللوائح والوثائق السابقة، وقبل صدور نظام المعاملات المدنية المزمع إصداره قريباً.

### **خطة البحث.**

يتكون البحث من مطلب تمهيدي، ومبحثين، وخاتمة تتضمن أبرز النتائج العلمية والتوصيات التي توصل لها البحث، وبيان ذلك كالآتي:

**مطلب تمهيدي: مفهوم عقد التدريب على أعمال المحاماة، والتزامات المحامي الناشئة عنه.**

الفرع الأول: مفهوم عقد التدريب على أعمال المحاماة.

الفرع الثاني: التزامات المحامي الناشئة عن عقد التدريب.

**المبحث الأول: مفهوم المسؤولية العقدية للمحامي في علاقته مع المتدرب، وأركانها.**

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب على أعمال

المحاماة.

المطلب الثاني: أركان المسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب على أعمال

المحاماة.

الفرع الأول: خطأ المحامي.

الفرع الثاني: ضرر المتدرب.

الفرع الثالث: علاقة السببية.

### **المبحث الثاني: أثر المسؤولية العقدية للمحامي في علاقته مع المتدرب.**

المطلب الأول: التعويض جزاء المسؤولية.

الفرع الأول: صور التعويض.

الفرع الثاني: عناصر التعويض.

المطلب الثاني: الاتفاق على تعديل مسؤولية المحامي العقدية أو الإعفاء منها.

الفرع الأول: الاتفاق على تشديد مسؤولية المحامي العقدية.

الفرع الثاني: الاتفاق على تخفيف مسؤولية المحامي العقدية أو الإعفاء منها.

**الختامة: وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات.**

**قائمة بالمراجع والمصادر.**

**الفهارس.**

### مطلب تمهيدي:

#### مفهوم عقد التدريب على أعمال المحاماة، والتزامات المحامي الناشئة عنه.

يقتضي المقام، قبل الشروع بالأحكام النظامية للمسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب على أعمال المحاماة، أن نبين مفهوم عقد التدريب على أعمال المحاماة، مع الإشارة إلى التزامات المحامي الناشئة عن عقد التدريب، والتي يترتب على إخلاله بها مسؤولية عقدية، وذلك من خلال فرعين، هما:

#### الفرع الأول: مفهوم عقد التدريب على أعمال المحاماة.

#### الفرع الثاني: التزامات المحامي الناشئة عن عقد التدريب.

#### الفرع الأول:

#### مفهوم عقد التدريب على أعمال المحاماة.

يرتبط المحامي مع المتدرب بعلاقة عقدية، تتمثل في عقد التدريب، تستهدف تأهيل المتدرب لممارسة أعمال المحاماة، وإكسابه الخبرة اللازمة لذلك، حيث يشترط المنظم السعودي ذلك، كما في المادة (٣) من نظام المحاماة، والمادة (١/٣) من اللائحة التنفيذية للنظام.

وعليه، فإن المقصود بعقد التدريب على أعمال المحاماة هو: العقد الناشئ عن اتفاق المحامي المرخص له بمزاولة أعمال المحاماة، مع المتدرب طالب الترخيص، والذي يقتضي قيام المحامي بتمكين المتدرب من مزاولة أعمال المحاماة نيابة عنه، وتحت إشرافه وتوجيهه، خلال المدة النظامية المحددة، وذلك بغية إكساب المتدرب الخبرة والمهارة اللازمة لمزاولة المهنة استقلالاً<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: محمد بن عواد الأحمد، "التكييف النظامي لعقد التدريب على أعمال المحاماة، والالتزامات الناشئة عنه، في النظام السعودي"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق بجامعة المنصورة، في العدد ٧٦، ٥٢٧.

## الفرع الثاني:

### التزامات المحامي الناشئة عن عقد التدريب على أعمال المحاماة.

ينشأ عن عقد التدريب الذي يربط المحامي بالمتدرب عدة التزامات، نصت على بعضها المادتين (٤٠، ٤١) من قواعد السلوك المهني للمحامين، وبينما نصت على البقية المادة (٩) من وثيقة "قواعد التدريب القانوني في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية"، ومن أبرزها ما يلي:

١. تمكين المتدرب من ممارسة أعمال مهنة المحاماة والاستشارات القانونية، والحضور والترافع أمام الجهات القضائية نيابة عن المحامي.
٢. تقديم النصح والإرشاد للمتدرب فيما يتعلق بمهنة المحاماة، ونقل الخبرة والمعرفة له.
٣. تمكين المتدرب من الاطلاع على التعليمات المنظمة لأعمال المحاماة.
٤. أن يكون قدوة حسنة للمتدربين.
٥. الإشراف المباشر على أعمال المتدرب، أو توكيل ذوي خبرة للقيام بذلك.
٦. الامتناع عن تكليف المتدرب بأي مهام أو أعمال خارج نطاق أعمال مهنة المحاماة والاستشارات القانونية.
٧. توفير الرعاية الطبية للمتدرب حسب سياسة وإمكانية المنشأة، وبما يتوافق مع أحكام نظام الضمان الصحي والتعاوني.
٨. منح المتدرب أجرًا، يتناسب مع الحد الأدنى للأجور والمزايا للعمل في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.
٩. تسجيل المتدرب لدى مكتب العمل، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
١٠. منح المتدرب عند انتهاء فترة العقد أو إنهائه لأي سبب شهادة خبرة، وتزويده بصور للأحكام والمستندات التي ترفع أو عمل فيها؛ لأغراض التقدم بطلب ترخيص المحاماة.

١١. إبلاغ الهيئة السعودية للمحامين باسم المتدرب لديها قبل مباشرته للعمل، والتأكد من إدراج اسمه في سجل المتدربين.
١٢. تزويد المتدرب بإخلاء طرف حال الانتهاء من المهام المكلف بها وتحقيقه التزاماته المهنية.

## المبحث الأول:

### مفهوم المسؤولية العقدية للمحامي عن عقد التدريب، وأركانها.

تقتضي طبيعة البحث الوقوف على مفهوم المسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب، وأركان هذه المسؤولية، وذلك من خلال مطلبين، هما:

**المطلب الأول: مفهوم المسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب.**

**المطلب الثاني: أركان المسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب.**

## المطلب الأول:

### مفهوم المسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب على أعمال المحاماة.

#### أولاً: مفهوم المسؤولية العقدية بصفة عامة.

بعد أن يتم العقد صحيحاً، يتعين على المدين تنفيذه، فإذا امتنع عن ذلك، ورغب الدائن في استمرار العلاقة التعاقدية، مع تنفيذ التزاماتها، فيحق له إجبار المدين على التنفيذ العيني عن طريق القضاء، إذا كان التنفيذ ممكناً، فإن تعذر التنفيذ العيني لأي سبب من الأسباب، فللدائن أن يلجأ إلى التنفيذ من خلال التعويض عن طريق المسؤولية العقدية<sup>(١)</sup>. وعليه، فيقصد بالمسؤولية العقدية مسؤولية العاقد، في عقد صحيح، واجب التنفيذ، عن إخلاله بالتزاماته الناشئة عن العقد، الأمر الذي يجب معه تعويض المتعاقد الآخر عما سببه ذلك الإخلال من ضرره<sup>(٢)</sup>، ولا فرق في ذلك بين أن يكون التنفيذ العيني للالتزام ممكناً ولكن لم يقم به المدين، ولم يعرض القيام به، ولم يطلبه الدائن، أو غير ممكن

(١) انظر: ياسين محمد الجبوري، "الوجيز في شرح القانون المدني الأردني". (الطبعة الثانية،

عمان: دار الثقافة والنشر بعمان، ٢٠١١ م). ١: ٤٠٢.

(٢) انظر: عبد الناصر العطار، "مصادر الالتزام". (دار البستاني للنشر والتوزيع، ١٩٩١). ١٤٩.

لسبب راجع إليه، ففي كلتا الحالتين تنشأ مسؤولية المدين<sup>(١)</sup>، وسميت هذه المسؤولية بـ "المسؤولية العقدية"؛ لأنها ناشئة عن الإخلال بتنفيذ التزام عقدي<sup>(٢)</sup>.

والمسؤولية العقدية هي في حقيقتها جزاء يرتبه النظام نتيجة إخلال المدين بالتنفيذ العيني لالتزامه<sup>(٣)</sup>، ويتقرر لصالح الدائن بقصد جبر الضرر الذي لحقه من جراء ذلك.

### ثانياً: مفهوم المسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب على أعمال المحاماة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن المقصود بالمسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب هو:

مسؤولية المحامي عن إخلاله بالتزاماته الناشئة عن عقد التدريب على ممارسة أعمال المحاماة، مما يقتضي وجوب تعويضه للمتدرب عما سببه ذلك الإخلال من أضرار لحقت به.

وعليه، فهذه المسؤولية تعتبر جزاءً نظامياً مدنياً يتقرر على المحامي لصالح المتدرب نتيجة إخلاله بتنفيذ التزاماته، وذلك بقصد جبر الضرر الذي لحق المتدرب من جراء ذلك.

(١) انظر: عبدالرزاق السنهوري، "الوسيط في شرح القانون المدني الجديد". (الطبعة الثالثة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩م). ١: ٧٣٣، أنور سلطان، "مصادر الالتزام في القانون المدني، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي". (الطبعة العاشرة، عمان: درا الثقافة والنشر، ١٤٣٩هـ). ٢٣١؛ وعز الدين الدناصوري، "المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء". (١٩٨٨م). ٣٨٦.

(٢) انظر: عبدالمجيد الحكيم، "مصادر الالتزام، مع المقارنة بالفقه الإسلامي". (الطبعة الثانية، شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٣٨٣هـ). ٣٤٧.

(٣) انظر: سلطان، "مصادر الالتزام في القانون المدني". ٢٣٠؛ وعبدالودود يحيى، "النظرية العامة للالتزامات". (القاهرة: درا النهضة العربية، ١٩٩٢م). ١: ١٨١.

## المطلب الثاني:

### أركان المسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب على أعمال المحاماة.

يقرر الفقه النظامي أن أركان المسؤولية العقدية ثلاثة، لا تنشأ المسؤولية إلا بتوفرها جميعاً، وهي: الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية، ومن المبادئ القضائية المستقرة في المملكة أن التعويض بشتى صورته، سواء أكان ناشئاً عن مسؤولية عقدية أم تقصيرية، يستلزم توافر هذه الأركان<sup>(١)</sup>.

ويتضمن هذا المطلب ثلاثة فروع، هي:

الفرع الأول: خطأ المحامي.

الفرع الثاني: ضرر المتدرب.

الفرع الثالث: علاقة السببية.

### الفرع الأول: خطأ المحامي

تقتضي القواعد العامة أن المدين لا يكون مسؤولاً - من حيث الأصل - إلا عن خطئه الشخصي، ولكنه قد يسأل استثناءً عن خطأ الغير أو عن فعل الأشياء<sup>(٢)</sup>، وبناءً على ذلك، فإن المدين يعتبر مخلاً بالتزاماته العقدية، إذا لم تنفذ على الوجه المتفق عليه، سواء أخذ على عاتقه أن ينفذها بنفسه، أم استعان في التنفيذ بأشخاص آخرين، أو بأشياء، ففي جميع هذه الحالات ينسب الإخلال بالالتزام إلى المدين<sup>(٣)</sup>.

---

(١) مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا للأعوام ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ هـ، المجلد الثاني، ٥٢٤.

(٢) انظر: السنهوري، "الوسيط" ١: ٧٣٥.

(٣) انظر: محمد لبيب شنب، "الوجيز في النظرية العامة للالتزام" ٣٠٨ - ٣٠٩.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن المسؤولية العقدية قد تثور إذا تعسف صاحب الحق في استخدام حقوقه، فيكون مسؤولاً عن تعويض المتعاقد الآخر عما لحقه من ضرر من جراء ذلك.

وقد عرّف القضاء السعودي الخطأ العقدي كركن من أركان المسؤولية العقدية بأنه: "مخالفة شروط العقد التعاقدية أو النظامية"<sup>(١)</sup>.

وتطبيقاً للقواعد العامة للمسؤولية العقدية، فإن الخطأ المثير للمسؤولية العقدية للمحامي ليس له صورة واحدة فقط، بل قد يأخذ عدة صور، فقد ينشأ الخطأ عن فعله الشخصي، وقد ينشأ عن فعل غيره، ممن أنابه في تنفيذ العقد، وقد يكون ناشئاً عن فعل شيء من الأشياء التي يستعين بها المحامي في تنفيذ العقد. كما أنه قد يكون في صورة إخلالٍ بالتزاماته، أو في صورة تعسفه في استخدام حقوقه، الناشئة عن عقد التدريب.

وتوضيح هذه الصور كالتالي:

### **الصورة الأولى: الخطأ العقدي للمحامي الناشئ عن فعله الشخصي.**

تقتضي القواعد العامة أن الخطأ العقدي عن الفعل الشخصي يتحقق إذا أخل المدين بتنفيذ التزامه الناشئ عن العقد<sup>(٢)</sup>، ويكون مخالفاً بتنفيذ التزامه إذا لم ينفذ على الوجه المتفق عليه، والذي يوجبه النظام<sup>(٣)</sup>، سواء كان الإخلال في صورة امتناع عن التنفيذ، كلياً أو جزئياً، أو

(١) مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا للأعوام ١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١هـ، المجلد الثاني، ٥٢٣.

(٢) انظر: السنهوري، "الوسيط"، ١: ٧٣٥؛ والجبوري، "الوجيز"، ١: ٤٠٣؛ والحكيم، "مصادر الالتزام"، ٣٤٨؛ والدناصور، "المسؤولية المدنية"، ٣٩٠.

(٣) انظر: شنب، "الوجيز"، ٣٠٧؛ وقريباً من ذلك: الدناصور، "المسؤولية المدنية"، ٣٩٣.

في صورة تأخر في التنفيذ عن الميعاد المتفق، أو كان التنفيذ معيماً<sup>(١)</sup>، وقد يكون الإخلال بفعل ما التزم المدين بالامتناع عن فعله<sup>(٢)</sup>، ويستوي في ذلك أن يكون إخلال المدين بالتزامه ناشئاً عن عمدٍ أو عن إهمال وتقصير أو عن سبب أجنبي<sup>(٣)</sup>، فيعتبر المدين في كل هذه الحالات مخالفاً بالتزامه، ويعبر عن إخلال المدين بتنفيذ التزامه الناشئ عن العقد لأي سبب كان بـ "الخطأ العقدي"<sup>(٤)</sup>، إلا أنه في حالة الخطأ العقدي الناشئ عن سبب أجنبي يستطيع المدين التخلص من المسؤولية لعدم توفر علاقة السببية بين الخطأ والضرر<sup>(٥)</sup>. وعليه، وتطبيقاً للقواعد العامة المشار لها أنفاً، فيشترط لقيام الخطأ العقدي للمحامي عن فعله الشخصي ثلاثة شروط، هي:

١. وجود التزام عقدي في ذمة المحامي لصالح المتدرب.

٢. إخلال المحامي بالالتزام.

٣. أن ينسب الإخلال إلى فعل المحامي<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: شنب، "الوجيز" ٣٠٧؛ وعدنان إبراهيم سرحان، ونوري حمد خاطر، "مصادر الحقوق الشخصية". (الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م). ٣١٣؛ والجبوري، "الوجيز" ١: ٤٠٣.

(٢) انظر: سرحان، ورفيقه، "مصادر الحقوق الشخصية" ٣١٤.

(٣) انظر: السنهوري، "الوسيط" ١: ٧٣٦، والحكيم، "مصادر الالتزام" ٣٤٨؛ والقطار، "مصادر الالتزام" ١٥٠، والجبوري، "الوجيز" ١: ٤٠٣، وسمير عبد السيد تناغو، "مصادر الالتزام".

(الطبعة الأولى، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠٠٩م). ١٦٩.

(٤) انظر: شنب، "الوجيز" ٣٠٧؛ وسمير تناغو، "مصادر الالتزام" ١٦٩.

(٥) انظر: السنهوري، "الوسيط" ١: ٧٣٦؛ وتناغو، "مصادر الالتزام" ١٦٩.

(٦) انظر: سرحان، ورفيقه، "مصادر الحقوق الشخصية" ٣١٣؛ بتصرف واسع.

وتختلف كيفية إخلال المحامي بالتزاماته بحسب تكييف طبيعة الالتزام نفسه، فقد يكون التزاماً بتحقيق نتيجة، وقد يكون التزاماً ببذل عناية، وتوضيح ذلك كالتالي:

**أولاً: التزامات المحامي بتحقيق نتيجة:** ويتمثل ذلك في كل التزام كان المقصود منه، وفقاً لطبيعته، أن يحقق المحامي نتيجة معينة وغاية محددة لصالح المتدرب؛ كالتزام المحامي باحترام المواعيد المتفق عليها مع المتدرب، ومنحه الحقوق المنصوص عليها في نظام العمل<sup>(١)</sup>، وتسليمه شهادة الخبرة عن المدة التي تدرّب فيها عند المحامي، ودفع مكافأته، ورد المصروفات التي دفعها، وضمان سلامة المتدرب في مقر العمل، وتنفيذ العقد معه بحسن نية.

ووفقاً للقواعد العامة<sup>(٢)</sup> يعتبر المحامي في هذه النوعية من الالتزامات مخالفاً بالتزامه إذا لم يحقق الغاية المطلوب تحقيقها من تنفيذ الالتزام، بغض النظر عن مقدار الجهد والعناية المبذولة، فطالما أن الغاية لم تتحقق، فإن المحامي يكون مرتكباً لخطأ عقدي، ولا يعفي المحامي من المسؤولية إلا إثباته للسبب الأجنبي.

ويراعى في ذلك أن الالتزام بتسليم المتدرب شهادة الخبرة عن المدة التي قضاها عند المحامي قد يكون مطلقاً، دون شروط، كما هو الغالب، وقد يقيد المحامي ذلك بجدية المتدرب، وبذله جهداً معيناً، والحصول على مستوى محدد من الخبرة، فلا يمنح

(١) نصت المادة (٤٩) من نظام العمل على هذه الحقوق، فجاء فيها: "تسري على عقد التأهيل والتدريب الأحكام الواردة في هذا النظام، الخاصة بالإجازات السنوية والعطلات الرسمية، والحد الأقصى لساعات العمل، وفترات الراحة اليومية والراحة الأسبوعية، وقواعد السلامة والصحة المهنية، وإصابات العمل وشروطها، وما يقرره الوزير".

(٢) انظر: السنهوري، "الوسيط"، ١: ٧٣٩؛ وشنب، "الوجيز في النظرية العامة للالتزام"، ٣٠٧؛ ومحمود جمال الدين زكي، "الوجيز في النظرية العامة للالتزامات"، (الطبعة الثالثة، القاهرة: مطبعة جامعة، ١٩٧٨م). ٣٣٢-٣٣٣.

الشهادة للمتدرب إلا إذا حقق ذلك، وغاية المحامي من ذلك هو ضمان جدية المتدرب، والمحافظة على سمعته، وهو غرض مشروع، فلا مانع من ذلك، ويكون هذا الشرط صحيحاً وملزماً، فالأصل في الشروط فقهاً الصحة واللزوم<sup>(١)</sup>، لاسيما وأنه لا يوجد نظاماً ما يمنع من صحة هذا الشرط، إلا أنه يجب أن يشترط ذلك صراحة في عقد التدريب.

### وعليه، فيعتبر المحامي مرتكباً لخطأ عقدي في الحالات التالية:

- إذا لم يتقيد المحامي بالمواعيد المتفق عليها مع المتدرب، بخصوص بدء التدريب ونهايته، ومراحله، وتحديد ساعات التدريب اليومي، ومواعيد بعض الأعمال التي جرى الاتفاق عليها، ونحو ذلك.
- إذا أجل المحامي موعد تمتع المتدرب بإجازته السنوية، لمدة تتجاوز تسعين يوماً<sup>(٢)</sup>.
- إذا قام المحامي بمنع المتدرب من التمتع بالراحة الأسبوعية، أو حال دون تمتعه بفترات الراحة اليومية، ولو كان ذلك بدعوى ضغوط العمل.
- إذا كلف المتدرب بساعات عمل تتجاوز ثمان ساعات، دون أجرٍ إضافي.
- خداع المتدرب، وإعطائه معلومات مضللة، تتعلق بتعامله مع القضايا التي يباشر الترافع فيها.

ومما ينبغي التنبيه له في هذا المقام، أن خطأ المحامي الناشئ عن إخلاله بالالتزام بتحقيق غاية يجب ألا يكون مضمونه دفع مبلغ نقدي؛ لأن الالتزامات النقدية لا يسوغ شرعاً

(١) للمزيد حول هذه المسألة يراجع: مصطفى الزرقا، "المدخل الفقهي العام". (الطبعة الثالثة،

دمشق: دار القلم، ١٤٣٣هـ). ١: ٥٥٢-٥٧٠.

(٢) أجاز نظام العمل في المادة (١١٠) في فقرتها (٢) لصاحب العمل أن يؤجل موعد الإجازة السنوية

لمدة لا تزيد عن تسعين يوم، وذلك لمن يخضع لأحكامه، إذا اقتضت ظروف العمل ذلك، والمتدرب

يخضع لأحكامه في الإجازات، كما جاء في المادة (٤٩) من نظام العمل.

التعويض عن تأخر الوفاء بها، سواء كان التعويض اتفاقياً أو قضائياً؛ لأن ذلك يدخل في دائرة الربا المحرم، فالزيادة على ما ثبت في الذمة ممنوعاً شرعاً<sup>(١)</sup>.

وعليه، فلا يكون خطأ موجباً للمسؤولية العقدية لو تأخر المحامي في دفع المكافأة أو المصروفات التي دفعها عنه المتدرب، ولا يكون أمام المتدرب إلا المطالبة بالتنفيذ العيني الجبري أو الفسخ أو يتمسك بالدفع بعدم التنفيذ أو بعموم الحق في الحبس.

**ثانياً: التزام المحامي ببذل عناية:** ويتمثل هذا في التزام المحامي بالتأهيل والتدريب، والقاعدة العامة<sup>(٢)</sup> أن الإخلال بالالتزام ببذل عناية يتحقق إذا لم يبذل المدين في تنفيذه قدر العناية المطلوبة، دون أن يكون ملزماً بتحقيق الغاية التي يرجوها الدائن منه، فيعتبر المدين

(١) صدر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي القرار رقم ٥١ (٦/٢)، وجاء فيه ما نصه: "إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط بعد الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدين بشرط سابق أو بدون شرط، لأن ذلك ربا محرم"، كما صدر عنه القرار رقم ١٠٩ (١٢/٣)، وجاء فيه ما نصه: "يجوز أن يشترط الشرط الجزائي في جميع العقود المالية ما عدا العقود التي يكون الالتزام الأصلي فيها ديناً؛ فإن هذا من الربا الصريح".

ويخالف في ذلك العلامة الدكتور مصطفى الزرقا، فيرى جواز الحكم على المدين المماطل بتعويض الدائن عن الضرر الناشئ عن المماطلة والتأخر في الوفاء بالدين عن مواعده.

وقد تعرض هذا الرأي لمناقشة واسعة من كثير من الفقهاء والباحثين المتخصصين، تراجع في ذلك: بحث: مصطفى الزرقا، حول جواز إلزام المدين المماطل بتعويض الدائن، دراسات إسلامية اقتصادية، المجلد (٣)، عدد (٢)، والمجلد (٤)، عدد (١)، رجب ١٤١٧ هـ، نشره المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وقد أرفق المؤلف في آخر البحث ردود وتعليقات عدد من الفقهاء والباحثين حول موضوع البحث.

(٢) السنهوري، "الوسيط"، ١: ٧٣٩؛ وزكي، "الوجيز في النظرية العامة للالتزامات"، ٣٣٣؛ وشنب، "الوجيز في النظرية العامة للالتزام"، ٣٠٧-٣٠٨.

قد نفذ التزامه على الوجه المتفق عليه إذا بذل في تنفيذ العناية المطلوبة منه، وإن لم تتحقق الغاية منه، ومعيار العناية الواجبة بحسب الأصل معيار موضوعي، وهو عناية الشخص المعتاد، وهو الذي يمثل أواسط الناس في حرصه وذكائه، فلا هو الحريص شديد الحرص، ولا المهمل بين الإهمال، وليس له تعلق بشخص المدين ذاته. وعليه، فيعتبر المحامي مخلاً بالتزامه في تأهيل المتدرب، ومركباً لخطأ عقدي، إذا قصر في بذل العناية اللازمة لتأهيل المتدرب، ويستدعي المقام ضرورة مراعاة أمرين، هما:

**الأول:** أن المحامي يزاول مهنة حقوقية على سبيل الانتظام، فيعد مهنيًا محترفًا، ويملك من الخبرة والدراية ما تجعله أكثر معرفة وحيطة من المتدرب، الأمر الذي يقتضي أن يكون مدركاً لحدود مسؤولياته أكثر من غيره، مما يمكن معه اعتبار الفعل الصادر منه من قبيل الخطأ العقدي الجسيم، وإن لم يكن كذلك بالنسبة لغيره، ممن قد يتولى شأن التدريب، لاسيما وأن قواعد السلوك المهني للمحامين أوجبت على المحامي أن يزاول عمله بأقصى درجات المهنية، ويقتضي ذلك من المحامي أثناء تنفيذ التزاماته أن يبذل قصارى ما يمكن بذله من الحيطة والحذر، مع تجنب كافة صور التعدي والتقصير، التي يمكن أن تقع منه، فقد جاء في المادة (٦) منها: "يحرص المحامي على التطوير والتعلم المستمر، ويتابع ما يستجد من أنظمة ولوائح وقواعد وقرارات وما في حكمها في مجال المهنة؛ بما يمكنه من مزاوتها بأقصى درجات المهنية، متجنباً الخطأ والتقصير"، ولاشك أن هذا مظهر من مظاهر التشديد في مسؤولية المحامي في مواجهة المتدرب.

ومعيار ما يعد تقصيراً منه يرجع إلى ما استقرت عليه الأصول والأعراف المهنية للمحاماة، فما يصدر عن المحامي أثناء تنفيذه لالتزاماته العقدية مع المتدرب، على نحو يخالف هذه الأصول، يعتبر تقصيراً موجباً للمسؤولية، والمقصود بالأصول المهنية

للمحاماة عموماً ما لا يعد محلاً للمناقشة بين المحامين، فيما يتعلق بتدريب وتأهيل طالب الترخيص، بحيث يقره جمهورهم، ويسلمون به، ولا يقبلون جدلاً فيه<sup>(١)</sup>، وتكشف الوثائق ذات الصلة التي تصدرها وزارة العدل والهيئة السعودية للمحامين جانباً من ذلك<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** أن معيار العناية التي يلزم على المحامي بذلها أثناء تأهيل المتدرب هو مقدار عناية المحامي المعتاد، وهو الذي يمثل غالب المحامين، فلا هو بشديد اليقظة، ولا هو بقليلها، بل يعتبر من أواسط المحامين في ذلك، وتقتضي العدالة أن يتأثر مقدار العناية اللازمة من المحامي بمقدار خبرته ودرايته، فكلما كان المحامي أكثر خبرة ودراية، كلما كان عليه أن يبذل مزيداً من العناية والاهتمام أثناء تنفيذ التزامه، بما يتوافق مع مستواه المهني، ولا شك أن قصد المتدرب يتجه إلى ذلك، ولو لم يصرح به، ويستمد ذلك ضمناً من طبيعة الاحتراف المهني الذي يحظى به المحامي، ودرجته، فمن يتعاقد مع شركة محاماة شهيرة، ذات خبرة طويلة، لتتولى تدريبه، فسيحظى بحسب الأصل بتدريب يتناسب مع خبرة هذه الشركة، وهذا ما يفترض أن يتجه له قصده المتدرب، ما لم يتفق على غير ذلك، صراحة أو ضمناً، كما لو صرح المحامي للمتدرب عند التعاقد بأن الوقت الذي سيمنحه له سيكون محدوداً، لكثرة أعمال المحامي وانشغاله بها، وأنه ينبغي عليه أن يعتمد على نفسه في تلقي المعلومة، واكتساب الخبرة، وأنه قد يقصر في بذل العناية المفروضة له في التدريب، فرضي المتدرب بذلك، أو أخبره المحامي عند التعاقد بانشغاله الشديد بأعمال المكتب، ومع ذلك أتم المتدرب التعاقد، حيث يفترض من ذلك أن المتدرب في هذه الحالة لن يتوقع من المحامي بذل مستوى عالٍ من العناية، وأن ما

(١) انظر في القواعد العامة المنظمة لهذه المسائل: السنهوري، "الوسيط"، ١: ٩٣٣.

(٢) كاللوائح المشار لها في الحدود النظامية لموضوع البحث.

سيبذله سيكون أقل من مستوى المحامي مهنيًا، ولو توقع المتدرب خلاف ذلك لكان مخطئاً.

وبناءً على ما سبق، فلا يكفي القول إن معيار تحديد العناية اللازمة لتأهيل المتدرب هو عناية المحامي الوسط فقط، بل لابد من تقييد ذلك بالمحامي الوسط في نفس المستوى المهني لهذا المحامي، فالمستويات المهنية للمحامين متفاوتة، بحسب تفاوت مقدار الخبرة والدراية، وهذا معيارٌ موضوعي، لا يتأثر بالمحامي بمدى يقظة المحامي وحذره<sup>(١)</sup>.

### ومن التطبيقات التي يعتبر فيها المحامي مرتكباً لخطأ عقدي ما يلي:

- إذا لم يبين للمتدرب طبيعة عمله، وكيفية ممارسته، ولم يبصره بمخاطره، وذلك في حدود ما يحتاجه المتدرب.
- إذا لم يسمح للمتدرب من الاطلاع على ما تدعو الحاجة إلى الاطلاع عليه من وثائق؛ كملفات القضايا، في الحدود التي لا تضر بمصالح المكتب، ولا يكون فيها انتهاك لخصوصية أصحابها.
- إذا لم يمكنه من مباشرة الأعمال التي تقتضيها مهنة المحاماة، بإشراف من المحامي؛ كأعمال الترافع عن الغير، وما يلزم من ذلك؛ كصيغة الدعاوى والمذكرات واللوائح بأنواعها، وإعداد الردود، وحضور الجلسات، والتعامل مع جهات التحقيق والجهات القضائية بشتى أنواعها، وتقديم الاستشارة النظامية، ولا فرق في ذلك بين أن يترك المتدرب دون أي تكليف معين، أو أن يكلفه بأعمال إدارية بحتة، لا تفيد في تأهيله

(١) يمكن الاطلاع على جانبٍ من القواعد العامة المنظمة لتأثير الاحتراف المهني للمدين على مسؤوليته العقدية: أحمد شوقي محمد عبدالرحمن، "الدراسات البحثية في المسؤولية المدنية".

لممارسة أعمال المحاماة، كأن يكلفه بأعمال سكرتارية المكتب، ونحو ذلك، ففي جميع الأحوال فإن المحامي لم يمكن المتدرب من مباشرة الأعمال التي تقتضيها مهنة المحاماة.

• إذا لم يهياً للمتدرب مكاناً مناسباً لممارسة عمله المكلف به، أو لم يوفر له الأدوات التي يحتاجها، وذلك كله في حدود ما يقتضيه طبيعة العمل، وظروف التعاقد، إلا إذا جرى العرف أو الاتفاق أن المتدرب هو من يقوم بنفسه بتوفير أدوات العمل.

وفي جميع الفروض السابقة يعتبر المحامي مرتكباً لخطأ عقدي، سواء في ذلك إذا لم يتم بالأعمال المذكورة مطلقاً، أو قام بها على نحو فيه تقصير.

• إذا كلف المتدرب بأعمال لا تتناسب مع طبيعة ووضع المتدرب، وتسبب له الإحراج أو الإهانة أو تقلل من شأنه؛ كأن يكلفه المحامي بتقديم الضيافة لبعض العملاء، أو بأعمال التصوير والمراسلة، ونحو ذلك.

• إذا أعطى المتدرب معلومات خاطئة بحسن نية.

• لو تعاقد المحامي مع محامي آخر، غير مستوفٍ للشروط، ليتولى التدريب بدلاً عنه. ويرجع اعتبار هذه الممارسات أخطاءً عقدية إلى أن طبيعة التزام المحامي بالتأهيل والتدريب تقتضي عكس ذلك، إذ لا يتصور تحقيق التأهيل المطلوب دون أن يبين المحامي للمتدرب طبيعة العمل، ومخاطره، وكيفية ممارسته، ويمكنه من الاطلاع على ما يعينه في اكتساب المعرفة والخبرة، ولا يكفي ذلك، بل يجب أن يمكنه من مباشرة أعمال المحاماة، تحت إشراف وتوجيه من المحامي، وجميع ذلك يعتبر من الوسائل التي تسهم في تحقيق التأهيل المهني للمتدرب، ويعتبر المحامي في العرف المهني للمحاماة مقصراً في تأهيل المتدرب إذا لم يستخدم معه هذه الوسائل، فالتأهيل ثمرة لهذه الوسائل، وإن كانت مستوياته تختلف باختلاف الأشخاص، وظروف تدريبهم.

**الصورة الثانية: الخطأ العقدي للمحامي الناشئ عن فعل الغير.**

تقتضي القواعد العامة أن المسؤولية العقدية عن فعل الغير تتحقق إذا استخدم المدين شخصاً آخر في تنفيذ التزامه العقدي، فيكون المدين مسؤولاً عن الخطأ الذي يصدر من هذا الشخص أثناء تنفيذ الالتزام<sup>(١)</sup>، والأصل كما تقتضي القواعد العامة هو جواز تنفيذ المدين لالتزامه من خلال شخصٍ غيره، ما لم تكن شخصية المدين محل اعتبار، بموجب الاتفاق أو طبيعة العقد نفسه<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فيجوز للمحامي أن ينيب غيره، ممن تتوفر فيه الخبرة اللازمة، ليتولى أعمال التدريب نيابة عنه، كما تشير إلى ذلك المادة (٤٥) من قواعد السلوك المهني للمحاماة، حيث جاء فيها: "دون الإخلال بالمسؤولية المدنية والجزائية؛ يكون المحامي مسؤولاً عن مخالفة القواعد، سواءً صدرت منه، أو بتوجيهه، أو إقراره"، وقد جاءت هذه المادة بعد المادتين (٤١، ٤٠) واللتان نصتا على عدد من الالتزامات التي تجب على المحامي لصالح المتدرب، مما يدل على أن عموم لفظ "القواعد" يشمل أحكام هذه الالتزامات، كما يدل على ذلك ما جاء في المادة (٤/٥) من وثيقة قواعد التدريب القانوني في قطاع المحاماة، والتي تتعلق بالتزامات المنشأة التي تتولى التدريب، حيث جاء فيها ضمن هذه الالتزامات: "الالتزام بالإشراف المباشر على أعمال المتدرب أو توكيل ذوي خبرة للقيام بذلك".

وتطبيقاً لذلك، فلو كان المحامي يمر بضغوطات عملية، يصعب عليه معها أن يتولى التدريب بنفسه، فيجوز له أن يتعاقد مع غيره ليتولى ذلك، وعلى النائب الالتزام بالوفاء بكافة التزامات المحامي تجاه المتدرب، ويعد تقصيره في الوفاء بها خطأً عقدياً، يُسأل

(١) انظر: السنهوري، "الوسيط"، ١: ٧٤٦؛ والحكيم، "مصادر الالتزام"، ٣٥٢.

(٢) انظر: شنب، "الوجيز"، ٥٣٤-٥٣٥.

عنه المحامي في مواجهة المتدرب، وهذه المسؤولية ليست مسؤولية شخصية عن خطأ صادر من المدين بالالتزامات، وهو المحامي، بل مسؤولية عن خطأ الغير، وهو النائب، ويجوز للمحامي أن يرجع على النائب، لإخلاله بالالتزامات الناشئة عن العقد الذي يرتبطان به، وهذا خارج موضوعنا.

ويخرج عن ذلك ما لو كانت شخصية المحامي محل اعتبار بالنسبة للمتدرب، بنص الاتفاق الذي بينهما أو بدلالة ظروف التعاقد، كما لو اختار المتدرب أن يتدرب عند محامٍ معين، دون غيره، مع إمكان التدريب عند غيره، إلا أن هذا الفرض نادر الوقوع في واقعنا الحاضر، لمحدودية فرص التدريب، وعدم تناسبها مع كثرة أعداد الخريجين.

### **شروط الخطأ العقدي للمحامي الناشئ عن فعل الغير: يشترط لتحقيق هذا الخطأ**

بالنسبة للمحامي، وفقاً للقواعد العامة، ما يلي:

١. أن يكون تكليف المحامي لغيره بالتدريب تكليفاً صحيحاً، لا يخالف أحكام النظام أو العقد أو العرف.

٢. أن يصدر من الغير مخالفة لالتزامات المحامي الناشئة عن عقد التدريب<sup>(١)</sup>.

٣. ألا تكون فعل الغير ناشئاً عن أمر صادر من المحامي.

فإذا توفر هذه الشروط، تحققت مسؤولية المحامي الأصيل في مواجهة المتدرب، بناء على خطأ المحامي النائب، ويحق عندئذٍ للمتدرب المضرور الرجوع على المحامي الأصيل لتعويضه عن الضرر اللاحق به بسبب إخلال المحامي النائب بتنفيذ التزامه، كما

(١) انظر في شروط تحقق المسؤولية العقدية للمدين عموماً عن فعل الغير: السنهوري، "الوسيط".

١: ٧٤٧-٧٥١؛ وسلطان، "مصادر الالتزام في القانون المدني". ٢٣٥-٢٣٦؛ وسرحان، ورفيقه،

"مصادر الحقوق الشخصية". ٣٢٢؛ والجبوري، "الوجيز". ١: ٤٠٨.

يحق للمحامي الأصيل، بعد ذلك، أن يرجع على المحامي النائب وفقاً لأحكام المسؤولية العقدية<sup>(١)</sup>.

أما إذا اختلت الشروط، فإن مسؤولية المحامي الأصيل عن خطأ المحامي النائب لا تنشأ، وليس معنى هذا إعفاء المحامي الأصيل من المسؤولية مطلقاً، إنما المقصود أن مسؤولية المحامي ستكون مسؤولية عن خطئه الشخصي، وليس عن خطأ غيره، فلو كان تكليف المحامي لغيره تكليفاً غير صحيح، أو كان فعل الغير ناشئاً عن أمر صادرٍ من المحامي، فإن كل ذلك يعتبر خطأ عقدياً راجعاً إلى الفعل الشخصي للمحامي، لا إلى فعل غيره.

### وتوضيح ذلك كالتالي:

• قد يكون التكليف مخالفاً لأحكام النظام، كما لو عهد المحامي لغيره ممن تقل خبرته في ممارسة مهنة المحاماة عن خمس سنوات<sup>(٢)</sup>، فإن المحامي الأصيل يكون مسؤولاً عن مخالفته مسؤولية عقدية في مواجهة المتدرب، ليس بسبب خطأ الغير، بل بسبب خطئه الشخصي، فتكون مسؤولية شخصية.

• قد يكون التكليف مخالفاً لشرط عقدي أو عرفي، كما لو تضمن عقد التدريب ما يفيد صراحة أن المحامي يجب عليه أن يتولى بنفسه التدريب، أو دلت على ذلك ظروف التعاقد، أو جرى بذل العرف.

• قد يكون فعل الغير ناشئاً عن أمر صادرٍ عن المحامي، فقد يأمر نائبه أن يمنع عن المتدرب حقاً من حقوقه العقدية، أو أن يكلفه بأعمال السكرتارية في المكتب، ويفرغه لها، ونحو ذلك مما يعد خطأ عقدياً، لإخلاله بالتزامات المحامي الناشئة عن عقد

(١) انظر: السنهاوري، "الوسيط"، ١: ٧٥١-٧٥٢؛ وسلطان، "مصادر الالتزام في القانون المدني".

٢٣٦؛ والحكيم، "مصادر الالتزام"، ٣٥٤.

(٢) تشترط اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة في المادة (٣) في فقرتها (١٠-ب) على اشتراط أن يكون

المحامي المتولي للتدريب قد أمضى مدة لا تقل عن خمس سنوات في مزاوله المهنة.

التدريب، ففي مثل هذه الحالات، يكون المحامي مسؤولاً عن تصرفات الغير، مسؤولية شخصية، لأنه هو من أمره بذلك، فالخطأ منسوب للمحامي، وليس للغير.

### الصورة الثالثة: الخطأ العقدي للمحامي الناشئ عن فعل الأشياء.

قد يكون الخطأ العقدي للمحامي، وفقاً للقواعد العامة<sup>(١)</sup>، ناشئاً فعلٍ شيءٍ، سواء كان المحامي يستخدمه في تنفيذ التزاماته أو كان تحت حراسته أو اقتضى العقد تسليمه للمتدرب، فيكون المحامي في هذه الحالة مسؤولاً عما حدث بفعل ذلك الشيء من ضرر، وفق أحكام المسؤولية عن فعل الأشياء، كما لو كانت تجهيزات المكتب الذي يعمل فيه المتدرب تفتقد لعنصر الأمان والسلامة، فقد يصاب المتدرب بضرر جسدي أو مادي، نتيجة حريق أو انفجار يحدث في مكتبه، بسبب سوء التمديدات الكهربائية الخارجية، التي قام المحامي بوضعها، فيتضرر المتدرب جسدياً أو يتلف جهاز من أجهزته الخاصة به، وقد يسقط على المتدرب أحد الدوايب المكتبية، التي لم تثبت بإحكام أو حُمَّت من قبل المحامي بأكثر من طاقتها الاستيعابية، وقد يسقط عليه رف من رفوفها، فيتضرر المتدرب من ذلك ضرراً جسدياً أو مادياً، ونحو ذلك.

ويقرر الفقه القانوني أن هذه المسؤولية تحكمها نفس القواعد الحاكمة للمسؤولية العقدية للمدين عن فعله الشخصي، ويعتبر فعل الشيء في الأمثلة السابقة هو فعل شخصي للمتعاقد، لأنه الشيء في حراسته، وهو مسؤول عنه، فالمسؤولية العقدية عن الأشياء هي كالمسؤولية العقدية على الفعل الشخصي تقوم على خطأ شخصي<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: السنهوري، "الوسيط"، ١: ٧٥٢-٧٥٣.

(٢) انظر: السنهوري، "الوسيط"، ١: ٧٥٣، وسلطان، "مصادر الالتزام في القانون المدني"، ٢٣٧.

**الصورة الرابعة: تعسف المحامي في استخدام حقوقه.**

تقتضي القواعد العامة للمسؤولية العقدية<sup>(١)</sup> أن مسؤولية المحامي قد تثور لا بسبب إخلاله بالتزاماته في مواجهة المتدرب، بل بسبب التعسف في استخدام حقوقه، سواء صدر ذلك من المحامي نفسه أو من نائبه، ذلك أن عقد التدريب يمنح المحامي عدد من الحقوق، التي يجوز له أن يستوفيها بنفسه أو من خلال نائبه، فإذا تعسف المحامي أو نائبه في استخدامها، كان المحامي مسؤولاً عن ذلك في مواجهة المتدرب، إذا تسبب ذلك في إلحاق الضرر بالمتدرب.

**وتطبيقاً لذلك، فإن المحامي يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يلحق المتدرب في الأمثلة التالية، وما يشابهها:**

١. إذا كلف المحامي أو نائبه المتدرب بحضور جلسات في محكمة بعيدة عن مقر العمل، ولم يكن المتدرب يملك وسيلة نقل، وكان بالإمكان تكليف غيره بها، ممن هو في مستواه التأهيلي أو أعلى منه، وتكليف المتدرب بقضية في محكمة أقرب لمقر العمل، فهنا نجد أن المحامي استخدم حقه في توكيل المتدرب بمباشرة القضايا وحضور الجلسات نيابة عنه، ولكن ترتب على ذلك إلحاق ضررٍ بالمتدرب يفوق المصلحة التي يرجو المحامي تحقيقها.

٢. إذا تقدم المتدرب بإجازته السنوية في وقتٍ معينٍ، من أجل إكمال الاستعدادات اللازمة لمناسبة عائلية معينة، فاستخدم المحامي أو نائبه حقه في تأجيلها لمدة لا تزيد عن تسعين يومًا، وذلك بقصد النكاية به، أو من أجل إنهاء بعض الأعمال، مما لا يضر

(١) انظر: سليمان مرقس، "المسؤولية المدنية في تقنينات البلاد العربية". (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١م)، ٣٠٨، وما بعدها؛ وزكي، "الوجيز". ٥٣١-٥٣٢؛ وحسين عامر، وعبدالرحيم عامر، "المسؤولية المدنية". (الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩م). ٢١٥، وما بعدها، ٢٧٢-٢٧٥.

تأخرها، أو يستطيع غير المتدرب القيام بها، فهذه صورة من صور التعسف في استخدام الحق، إذ إن المصلحة التي يرجو المحامي تحقيقها من استخدام حقه تقل عن الضرر الذي يلحق المتدرب من تأجيل موعد إجازته السنوية.

### ما أثر تنازل المتدرب عن حقوقه على تقدير خطأ المحامي؟

قد يتنازل المتدرب عن بعض الالتزامات التي أثبتتها النظام له في مواجهة المحامي، عند إبرام عقد التدريب، لأي سبب كان، فهل يعني ذلك المحامي فعلاً من الوفاء بالتزاماته، وهل يعتبر المحامي مرتكباً لخطأ عقدي إذا لم يقم بما عليه من التزامات، بدعوى تنازل المتدرب عنها؟

### يتجاذب هذه المسألة رأيان، هما:

- قد يقال إن الأصل هو جواز تنازل المتعاقد عن حقوقه الناشئة عن العقد، فالأصل أن القواعد المنظمة للعقود في نطاق الأنظمة (القوانين) الخاصة قواعد مكملة، يجوز الاتفاق على مخالفتها.
- وقد يقال إن المتدرب يقاس على العامل، فيشمله حكم المادة (٨) من نظام العمل، والتي تمنع أي تنازل عن الحقوق النظامية للعامل، وتجعله تنازلاً باطلاً، فقد جاء فيها: " .. ويبطل كل إبراء أو مصالحة عن الحقوق الناشئة للعامل بموجب هذا النظام أثناء سريان عقد العمل، ما لم يكن أكثر فائدة للعامل"، والمتدرب، وإن له مركز نظامي مختلف عن العامل، إلا أنه أولى بهذا الحكم من العامل، فالنظام إنما قرر بطلان تنازل العامل عن حقوقه مراعاة لضعف مركزه في مواجهة صاحب العمل، وكون تنازله قد يكون تحت ضغط الإكراه، وهذه العلة موجودة في المتدرب، بل هو أولى من هذه الزاوية بالحكم من العامل.

ويبدو لي أن الرأي الأول أولى بالاتباع، وهو الأصوب، بحسب صياغة المواد النظامية المنظمة لهذه العلاقة، حيث إن المادة (٨) المشار لها خاصة بالعامل فقط، وتأتي على

سبيل الاستثناء، والاستثناء لا يتوسع في تفسيره، ولا يقاس غيره عليه، وقد قرر القضاء السعودي في أحد مبادئه أنه: "إذا كان النص النظامي عاماً، وليس استثناء من أصل يمتنع القياس عليه أو التوسع في تفسيره، فإنه يسوغ القياس على ذلك النص.."، ثم إن نظام العمل نص في المادة (٥) على الفئات التي تخضع لنظام العمل، وذكر منها في الفقرة (٤) عقود التدريب والتأهيل، وجاء في نصها: "عقود التأهيل والتدريب مع غير العاملين لدى صاحب العمل في حدود الأحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا النظام"، والمقصود بهذه الأحكام ما ورد من أحكام خاصة بعقد التدريب والتأهيل في المواد (٤٢-٤٩) من النظام، مع لائحته التنفيذية، وبمراجعة هذه الأحكام لا نجد فيها ما يمنع المتدرب من التنازل عن بعض حقوقه، كما أن المادة (٥) في الفقرة (٤) تدل بوضوح بحسب مفهوم المخالفة أن عقد التدريب والتأهيل لا يخضع لجميع أحكام نظام العمل، بل يخضع لطائفة محددة من الأحكام، ليس منها الحكم القاضي ببطان تنازله عن حقوقه الواردة في النظام، وهذه الأحكام هي: الأحكام الواردة في نظام العمل والخاصة بالإجازات السنوية والعطلات الرسمية، والحد الأقصى لساعات العمل، وفترات الراحة اليومية والراحة الأسبوعية، وقواعد السلامة والصحة المهنية، وإصابات العمل وشروطها، وما يقرره الوزير.

ومع هذا، فإنني أرى أن الأولى عملياً وواقعياً أن يلحق المتدرب بالعامل، فيقع تنازله عن حقوقه باطلاً، وذلك من باب توفير الحماية النظامية في مواجهة المحامي، وهو مستحق لهذه الحماية، إلا أن ذلك يقتضي ضرورة تضمين اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة أو لائحة السلوك المهني للمحامين حكماً على غرار ما ورد في المادة (٨) من نظام العمل، يفيد أن تنازل المتدرب عن حقوقه النظامية أثناء العلاقة التعاقدية، بأي صورة كان، يقع باطلاً.

## الفرع الثاني: ضرر المتدرب.

يعتبر ركن الضرر من أهم أركان المسؤولية العقدية، وتدور هذه المسؤولية معه وجوداً وعدمًا، فلا مسؤولية بلا ضرر<sup>(١)</sup>، ولا يكفي لقيام المسؤولية العقدية ثبوت الخطأ العقدي، بل يجب أن ينشأ عنه ضررٌ معتبر يلحق بالدائن<sup>(٢)</sup>، فلا تعويض للدائن إذا لم يثبت تضرره من إخلال المدين بالتزامه<sup>(٣)</sup>.

ويمكن تعريف الضرر كركن من أركان المسؤولية العقدية بأنه: "ما يلحق بالدائن من أذى نتيجة لإخلال المدين بالتزامه العقدي"<sup>(٤)</sup>.

وبناءً على ذلك، فيمكن تعريف ركن الضرر في المسؤولية العقدية للمحامي بأنه: "الأذى الذي يصيب المتدرب نتيجة إخلال المحامي - أو من ينيبه - بالتزامات العقدية الناشئة عن عقد التدريب أو التعسف في استخدام الحقوق الناشئة عنه".

ويتنوع الضرر الذي قد ينشأ عن إخلال المحامي أو من ينيبه بالتزاماته العقدية أو تعسفه في استخدام حقوقه إلى ثلاثة أنواع، هي:

**أولاً: الضرر المالي:** ويقصد به الخسارة المالية التي تصيب المتدرب، ومن ذلك:

- فوات منفعة المتدرب التي بذلها للمحامي خلال فترة التدريب، دون حصول على الغاية المقصودة من عقد التدريب، وهي الخبرة والمهارة اللازمة لمباشرة أعمال المحاماة، وذلك نتيجة تعاقد المحامي مع محامٍ ذي خبرة محدودة، لا تتجاوز سنة واحدة، ليتولى التدريب نيابة عنه، أو كان ذلك الضرر نتيجة تكليفه بأعمال السكرتارية في المكتب، وعدم تمكنه من العمل في القضايا، ومباشرة الترافع فيها.

(١) انظر: الحكيم، "مصادر الالتزام" ٣٥٤؛ والجوري، "الوجيز" ١: ٤١٢-٤١٣.

(٢) انظر: شنب، "الوجيز" ٣٠٩.

(٣) انظر: العطار، "مصادر الالتزام" ١٥١؛ ويحي، "الموجز" ١: ١٨٤.

(٤) سرحان، ورفيقه، "مصادر الحقوق الشخصية" ٣٢٣.

- خسارة بعض القضايا التي باشرها المتدرب، وفوات الجهد المبذول فيها دون مقابل، نتيجة إعطاء المحامي له معلومات خاطئة، سواء عن قصد أو دون قصد.
- خسارة المتدرب لحقوقه المالية من قضية معينة، نتيجة عدم ضبطه للاتفاق الذي أجراه مع العميل، وكان ذلك بسبب معلومات خاطئة قدمها له المحامي.
- خسارة المتدرب لقيمة أجهزة شخصية، نتيجة حريق أو انفجار أو تعطل في الخدمة الكهربائية في مكتب المحامي، بسبب سوء في تمديدات الكهرباء، ورداءة في جودتها.
- الخسارة المالية التي تلحق المتدرب بسبب عدم متابعته لبعض مصالحه التجارية، نتيجة منع المحامي له من التمتع براحاته وإجازاته، كأن يكون له مزرعة أو نشاط تجاري، أو مشروع تحت الإنشاء.
- ففي هذه الأمثلة نجد أن المتدرب لحقه ضرر مالي، نتيجة إخلال المحامي بالتزاماته العقدية.

### **ثانياً: الضرر الجسدي:** وهو الأذى الذي يصيب المتدرب في جسده، ومن ذلك:

- الأعراض المرضية التي تصيب المتدرب نتيجة تكلفه بالعمل أكثر من ثمان ساعات يومياً، أو الناشئة عن منعه من فترات الراحة اليومية أو الأسبوعية أو الاجازة السنوية، لاسيما إن كان مصاباً بأمراض مزمنة أو مشاكل صحية، يزيد من حدتها الإرهاق، وكثرة الجلوس المكتبي، أو كانت المتدربة حاملاً أو مرضعاً، وسواء في ذلك الضرر الذي يصيبها أو يصيب جنينها أو رضيعها.
- إصابة المتدرب بحروق، بسبب اشتعال النار أو حدوث انفجار في مقر العمل، نتيجة سوء التمديدات الكهربائية التي قام المحامي بتركيبها في مكتبه.

• إصابة المتدرب بأضرار جسدية نتيجة سقوط بعض التجهيزات المكتبية عليه، بسبب تثبيتها بشكل غير محكم، أو تحميلها من قبل المحامي فوق طاقته الاستيعابية، وقد يسقط على المتدرب رف من رفوفها، فتكسر أو تجرح قدمه أو يده، ونحو ذلك. ففي هذه الأمثلة نجد أن المتدرب لحقه ضرر جسدي، نتيجة إخلال المحامي بالتزاماته العقديّة.

**ثالثاً: الضرر المعنوي:** وهو الأذى الذي يصيب المتدرب في شعوره، أو عاطفته، أو شرفه أو سمعته<sup>(١)</sup>.

ومن تطبيقات وصور الضرر المعنوي في مسؤولية المحامي في مواجهة المتدرب ما يلي:

• تشويه سمعة المتدرب أمام موكله أو أصدقائه أو الجهات العدلية، نتيجة وقوعه في بعض الأخطاء الفادحة أثناء مباشرته لبعض القضايا، بناءً على معلومات مغلوطة أخذها من المحامي.

• تشويه سمعة المتدرب عند أصحاب المحلات التجارية، نتيجة عدم وفاء المحامي للمتدرب بما صرفه لتنفيذ مهام عمله، ليقوم هو بدوره بتسليمها لأصحابها.

• الألم النفسي الذي يصيب شعور المتدرب نتيجة إحساسه بضياع وقته أثناء مدة عقد التدريب، دون تحقيق الغرض الذي تعاقد مع المحامي من أجله.

• الألم النفسي الناشئ عن منع المحامي للمتدرب من التمتع براحته الأسبوعية أو أجازته السنوية، وتفويت فرصة حضور بعض المناسبات العائلية المهمة، وتفويت فرصة قربه من والديه وزوجه وأبنائه.

(١) انظر: شنب، "الوجيز" ٣١٠؛ والجبوري، "الوجيز" ١: ٤١٣.

• المساس بكرامة المتدرب، وتعرضه للشعور بالإهانة، نتيجة سوء التعامل معه أثناء العمل، وأمام زملائه أو عملاء المكتب، أو تكليفه بأعمال لا تليق به، وقد يتسع نطاق الضرر لو ظهر ذلك بطريقة أو أخرى عبر وسائل التواصل الاجتماعي أثناء التسويق لأعمال المكتب.

ففي جميع هذه الأمثلة نجد أن المتدرب قد لحقه ضررٌ معنوي، نتيجة إخلال المحامي بالتزامه العقدي أو تعسفه في استخدام حقوقه.

**شروط الضرر الموجب للمسؤولية:** يشترط أن تتوفر عدة شروط في الضرر باعتباره ركناً من أركان المسؤولية العقدية، وهذه الشروط هي:

**الشرط الأول: أن يكون الضرر محققاً<sup>(١)</sup>**، وضابط ذلك أن يكون الضرر قد وقع فعلاً، كما لو شخّص الطبيب أعراضاً مرضية معينة أصيب بها المتدرب، بسبب ضغوط العمل، نتيجة إلزام المحامي له بالعمل لأكثر من ثمان ساعات يومياً، أو منعه من الراحة الأسبوعية، كما يمكن أن يكون الضرر محققاً، وإن لم يكن قد وقع بالفعل، كالضرر المستقبلي، وذلك إن كان الضرر محقق الوقوع في المستقبل، بأن تحققت أسبابه ولكن تراخت آثاره للمستقبل فهو واقعٌ لا محالة<sup>(٢)</sup>، كما لو قدم المحامي للمتدرب معلومات خاطئة، اعتمد عليها المتدرب في إعداد مذكرة وقدمها للمحكمة بالفعل، غير أن المحكمة لم تفصل في الدعوى بعد. وعليه، فيخرج بهذا الشرط الضرر الاحتمالي، وهو

(١) انظر: شنب، "الوجيز" . ٣١٠؛ سرحان، ورفيقه، "مصادر الحقوق الشخصية" . ٣٢٤.

(٢) انظر: السنهوري، "الوسيط" . ١ : ٧٦٥؛ وشنب، "الوجيز" . ٣١٠؛ وسرحان، ورفيقه، "مصادر

الحقوق الشخصية" . ٣٢٤.

الضرر الذي لم يتحقق وقوعه في الحال، ويحتمل وقوعه في المستقبل، فلا يعرض عنه إلا إذا وقع فعلاً<sup>(١)</sup>، أو تأكد وقوعه في المستقبل.

وتطبيقاً لذلك، فلو قصر المحامي في واجب التدريب والتأهيل، فلم يمكّن المتدرب من مباشرة أعمال المحاماة أثناء فترة التدريب، ففادت على المتدرب منفعته التي بذلها للمحامي، دون أن يحصل على النتيجة المقصودة من بذلها، كما قد يترتب على خطأ المحامي أن يخسر المتدرب القضايا التي سيتراجع فيها مستقبلاً، لعدم توفر الخبرة الكافية لديه، فالضرر الأول محقق ومؤكد، بينما الثاني يعتبر ضرراً احتمالياً، حيث من المحتمل وقوعه في المستقبل، فقد يقع وقد لا يقع، فلا تعويض عليه.

**الشرط الثاني: أن يكون الضرر مباشراً:** والضرر المباشر هو ما كان نتيجة طبيعية لعدم تنفيذ المدين لالتزامه، ويكون كذلك إذا لم يكن باستطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول<sup>(٢)</sup>.

وتطبيقاً لذلك، نجد الآتي:

• أن المحامي لو قصر في تنفيذ التزامه بالتدريب والتأهيل على الوجه الصحيح، فإن فوات منفعة المتدرب خلال مدة التدريب، يعتبر من الضرر المباشر، الذي يسأل عنه المحامي، بينما الأضرار التي قد تعقب ذلك، وتترتب عليه، فإنها تعتبر من الأضرار غير المباشرة، التي لا يسأل عنها المحامي؛ كخسارة المتدرب لعددٍ من القضايا التي ترفع فيها بعد تلقيه للتدريب عند المحامي، وما نتج عن ذلك من تشوه لسمعته في الوسط المهني.

(١) انظر: السنهوري، "الوسيط"، ٧٦٦: ١؛ والجبوري، "الوجيز"، ٤١٥: ١؛ ومحمد عبدالرحمن،

"الدراسات البحثية في المسؤولية المدنية"، ١٧٨: ١.

(٢) انظر: سلطان، "مصادر الالتزام في القانون المدني"، ٢٤١؛ والقطار، "مصادر الالتزام"، ١٥٢.

وتوضيحاً لذلك، فإن تفويت منفعة المتدرب، طيلة مدة التدريب، دون أن يحقق الغرض المقصود من إبرام عقد التدريب، يعتبر ضرراً مباشراً، بشرط أن يثبت المتدرب أنه حاول توقي هذا الضرر ببذل جهدٍ معقولٍ، ولم يفلح في ذلك، كما لو ثبت أن المتدرب اعترض على المحامي، إلا أن الأخير لم يستجب له، وكانت فرص التدريب محددة، كما هو الواقع حالياً، بحيث يكون المتدرب مضطراً للإبقاء على عقده مع المحامي، دون أن يطالب بفسخه، حتى يستوفي شروط منح رخصة المحاماة، وإلا فإنه ليس ببعيد أن يقال إنه من قبيل الضرر غير المباشر، لإمكان توقيه من المتدرب من خلال بذل جهدٍ معقولٍ، كأن يبحث عن محامٍ آخر غيره، أو يرفع شكوى إلى الجهة المختصة بتقصير المحامي، ونحو ذلك.

أما الأضرار الأخرى؛ كخسارة القضايا، وتشوه السمعة، فإنها تعتبر أضراراً غير مباشرة، لأنها ليست نتيجة طبيعية لخطأ المحامي، فقد كان بإمكان المتدرب توقي حدوث ذلك، وتلافيه ببذل جهدٍ معقولٍ، وذلك من خلال اكتساب الخبرة بمجهودات شخصية؛ كأن يباشر الترافع بنفسه في بعض القضايا، باعتباره وكيلاً عادياً، في حدود ما يسمح به النظام، ومن خلال الاحتكاك بزملائه في المهنة، والاستفادة منهم، والاطلاع على ما كتب في مهنة المحاماة، ومن خلال حضوره بصفة شخصية لبعض الجلسات في المحكمة، فهذا، وغيره، كفيلٌ أن يُكسب المتدرب قدراً كبيراً من الخبرة المطلوبة لممارسة أعمال المحاماة، دون أن يحتاج في ذلك إلى تدخل المحامي، وهو مما يمكن فعله من خلال بذل جهدٍ معقولٍ، إلا أن المتدرب قصر في توقي هذه الأضرار، فتكون من قبيل الضرر غير المباشر.

- تعتبر الحروق التي أصابت المتدرب، وأتلفت جهازه المحمول، بسبب اشتعال الحريق في مقر العمل، وتشوه السمعة الذي أصيب به المتدرب نتيجة إفشاء المحامي

لبعض أسرار الشخص، أضراراً لا يمكن توقيها من قبل المتدرب ببذل جهد معقول، فتكون من قبيل الأضرار المباشرة.

• الخسارة المالية والضرر المعنوي الناشئ عن المعلومات المغلوطة التي قدمها المحامي عن قصد للمتدرب، تعتبر من الضرر المباشر، حيث إنها نتيجة طبيعية لإخلال المحامي بالتزامه بتنفيذ العقد بحسن نية، ولا يمكن للمتدرب توقي ذلك ببذل جهد معقول، إذ أنه لا يعلم بكونها معلومات مغلوطة، فهو يتعامل معها على أساس صحتها.

**الشرط الثالث: أن يكون الضرر متوقعاً:** قد يكون الضرر المباشر متوقعاً، وقد يكون غير متوقع، ويعتبر الضرر متوقعاً إذا كان الشخص المعتاد يتوقع عند إبرام العقد حدوثه إذا أخل بتنفيذه، ولو لم يتوقعه المدين ذاته، والعكس صحيح، فيعتبر الضرر غير متوقع إذا لم يكن الشخص المعتاد يتوقع حدوثه من جراء عدم التنفيذ، وينظر في تقدير توقع الضرر وعدمه إلى وقت إبرام العقد، بحيث يعتبر الضرر متوقعاً إذا كان الشخص المعتاد يتوقع حدوثه وقت إبرام العقد، ولو كان غير متوقع في وقت لاحق<sup>(١)</sup>.

والأصل أن التعويض في المسؤولية العقدية يكون على أساس الضرر المتوقع فقط، بينما الضرر غير المتوقع، فلا يشمل التعويض، إلا إذا ارتكب المدين غشاً أو خطأ جسيماً، فيكون عندئذ مسؤولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن إخلاله بالتزامه، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة<sup>(٢)</sup>، ويقاس التوقع بمعيار موضوعي، لا يتعلق بشخص المدين، فما يتوقعه الشخص المعتاد إذا كان في نفس الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين، هو المعتبر،

(١) انظر: شنب، "الوجيز"، ٣١٠-٣١١؛ ومحمد عبدالرحمن، "الدراسات البحثية في المسؤولية المدنية"، ٣٢٥-٣٢٧.

(٢) انظر: سلطان، "مصادر الالتزام في القانون المدني"، ٢٤٢-٢٤٣؛ تناغو، "مصادر الالتزام"، ١٨٢؛ ويحي، "الموجز"، ١: ١٨٥-١٨٦؛ وشنب، "الوجيز"، ٣١٠-٣١١؛ والحكيم، "مصادر الالتزام"، ٣٥٦.

وليس ما يتوقعه المدين ذاته، ويرجع ترجيح هذا المعيار إلى أنه يمثل الأصل عند عدم النص على خلافه، فالأصل أن الأحكام التي ما لم يقيد بها النظام، فإنه يرجع في تقييدها إلى العرف، وما جرت عليه عوائد الناس، والتي تتمثل في المقياس الموضوعي، وليس المقياس الشخصي.

ويقصد بالغش الخطأ العمدي الذي يرتكبه المدين، ويختلف الفقه القانوني في مدى العمدية المقصودة في الغش، باعتباره خطأ عقدياً، وهل يكفي فيها تعمد المدين أن يخل بالتزامه العقدي، وعدم تنفيذه له على الوجه المتفق عليه، ولو لم يقصد من ذلك أن يضر بالدائن<sup>(١)</sup>، أم أن الخطأ العقدي لا يكون غشاً إلا إذا قصد المدين من وراء إخلاله بالالتزام أن يوقع الضرر بدائنه أو ينتفع على حسابه<sup>(٢)</sup>، وفي كلا الحالتين يعتبر المدين سيء النية. أما الخطأ الجسيم، فهو خطأ غير عمدي، يصدر عن جرأة طائشة أو استهتار بالغ في العلاقات العقدية، مع علم المدين بما قد يترتب عليه خطؤه من ضرر، وعليه، فلا يعتبر المدين المرتكب للخطأ الجسيم سيء النية، وقد قيل في تعريف الخطأ الجسيم أنه: إهمال بالغ لا يقع من أقل الناس يقظة في إدارة أعماله، أو خطأ لا يرتكبه أبسط الناس<sup>(٣)</sup>. ويظهر لي أنه لا توجد فائدة عملية من الترجيح بين الرأيين المفسرين لحقيقة الغش، فتعمد المدين الإخلال بالتزامه العقدي إن لم يكن غشاً، فهو جزءاً من قبيل الخطأ الجسيم، والحكم النظامي لحالتي الغش والخطأ الجسيم واحد.

(١) انظر: الجبوري، "الوجيز" ١: ٤٢٠؛ والدناصوري، "المسؤولية المدنية" ٩٦٧.

(٢) انظر: جمال خليفة، "المسؤولية المدنية الناشئة عن أعمال المراقبة الجوية". رسالة دكتوراة غير مطبوعة، مقدمة لكلية الحقوق بجامعة حلوان، ٤٥٦-٤٥٧.

(٣) انظر: الجبوري، "الوجيز" ١: ٤٢٠؛ والدناصوري، "المسؤولية المدنية" ٩٦٧؛ وخليفة،

"المسؤولية المدنية الناشئة عن أعمال المراقبة الجوية" ٤٥٨-٤٥٩.

ويشير تعريف الغش والخطأ الجسيم على النحو السابق تساؤلاً حول الفرق بين الخطأ اليسير الموجب للمسؤولية العقدية وبين الغش الخطأ الجسيم، ويقتضي هذا أن نبين أولاً مفهوم الخطأ اليسير في الفقه القانوني، فالخطأ اليسير الموجب للمسؤولية هو الخطأ الذي لا يقترفه الشخص المعتاد في حرصه وعنايته<sup>(١)</sup>.

وعليه، فيمكن القول في هذا الصدد أن الفرق بين الخطأ اليسير والغش يكمن في أن الخطأ اليسير لا تتوفر فيه صفة العمدية، فلا يعتمد فيه المدين الإخلال بالالتزام، أو الإضرار بالدائن، وإخلاله بالالتزام ناتج عن إهمال وقلّة اهتمام وسوء تقدير للأمر، بخلاف الغش، فهو خطأ عمدي، بينما يظهر الفرق بين الخطأ اليسير والخطأ الجسيم في أن الخطأ اليسير معياره هو سلوك الشخص المعتاد، بخلاف الخطأ الجسيم، فمعياره سلوك أقل الناس حرصاً، وأكثرهم إهمالاً.

ومن المهم أن يراعى عند تكييف سلوك المحامي على أنه خطأ جسيم أنه يزاوّل مهنة حقوقية تقتضي طبيعتها أن يكون على قدر عالٍ من العلم والدراية، وأن يبذل قدرًا كبيراً من الحيلة والحذر عند تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقد التدريب، مما قد ينعكس على نطاق تلك الأخطاء، فيوسع منه.

### **وتطبيقاً لذلك، نجد الآتي:**

- إذا لم يعلم المحامي بكون المتدربة حامل أو مرضع، وترتب على منعها من الراحة أو الإجازات النظامية ضرر بالجنين أو الرضيع، أو ضررٌ بها وبجنينها أو رضيعها، أو كان المتدرب يعاني من أمراض في ظهره أو قد أجرى عملية جراحية، ولم يكن المحامي يعلم بذلك، فترتب على منعه أو تأخيرها في التمتع بالراحات أو الإجازات النظامية أضرارٌ بالغة، تزيد عما يصيب الشخص المعتاد، فإن المحامي لا يسأل إلا عن

(١) انظر: خليفة، "المسؤولية المدنية الناشئة عن أعمال المراقبة الجوية"، ٣٦٢.

الضرر المتوقع وقت إبرام العقد، ولا يسأل عما يزيد عن ذلك؛ لأن الزائد يعتبر من قبيل الضرر غير المتوقع، وقد قصر المتدرب في القيام بما يجب عليه، ووقع في التفريط، فقد كان امن لمفروض أن يفصح للمحامي عن ظروفه الصحية، من أجل مراعاته في ذلك، والمفطر أولى بالخسارة.

• لو كان المتدرب ذا مركز اجتماعي، فكلفه المحامي بتقديم الضيافة لأحد عملاء المكتب، ثم انتشرت مقاطع تسويقية للمحامي تظهر فيها صورة المتدرب أثناء تقديم الضيافة، فتضرر المتدرب معنوياً ضرراً بالغاً، ولم يكن المتدرب قد أفصح عن مركزه الاجتماعي، ولم يكن المحامي يعلم به، فإن المحامي لا يسأل إلا عن الضرر المتوقع وقت إبرام العقد، والذي قد يصيب متدرباً عادياً، ولا يسأل عن كافة الأضرار التي أصابت المتدرب، لمركزه الاجتماعي.

ويستثنى من ذلك الغش والخطأ الجسيم، فيسأل المحامي عن كافة الأضرار المباشرة الناشئة عن خطئه، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة.

ويعتبر من الغش أن يقوم المحامي بتكليف المتدرب بأعمال إدارية في المكتب، ويمنعه من مباشرة الترافع في القضايا، فالمحامي في هذه الصورة قد غش المتدرب، فليس هذا مقصوده من إبرام عقد التدريب، فضلاً عن أنه يخالف مقصود المنظم من سن عقد التدريب، وتنظيم أحكامه، ثم إن المحامي قد تعمد الإخلال بأهم التزام من التزامات عقد التدريب، وهو الالتزام بالتدريب والتأهيل، ولا يقبل منه أن يدفع بعدم معرفته بوجوب ذلك عليه، كما لا يقبل ادعاؤه بأنه لا يعرف ما توجهه قواعد السلوك المهني للمحامين، ومقتضيات ذلك، فالمحامي مدينٌ، ذو معرفة ودراية وتأهيل وخبرة، ولا يقبل منه مثل هذه الادعاءات، وهذا كله على القول بأنه يكفي في الغش تعمد الإخلال بالالتزام العقدي، أما

على القول باشتراط قصد الإضرار بالدائن، فإن هذا السلوك لا يعتبر غشاً، ولكنه يعتبر من قبيل الخطأ الجسيم، فهو خطأ فادح، لا يقبل من أقل المحامي خبرة ومعرفة وحرصاً. كما يعتبر من الخطأ الجسيم إهمال المحامي إصلاح الأعطال المتعلقة بالكهرباء في بيئة العمل، رغم تنبيه العاملين له بخطورة ذلك، وأهمه في بذل ما ينبغي بذله من جهد لتدريب المحامي، وفقاً لما تقتضيه طبيعة المحاماة، وقواعد السلوك المهني.

### الفرع الثالث: علاقة السببية.

تقتضي القواعد العامة أنه لا يكفي لتحقق المسؤولية العقدية أن يتوفر ركنا الخطأ والضرر، بل يجب بالإضافة إلى ذلك أن يكون الضرر الذي أصاب الدائن قد وقع بسبب إخلال المدين بالتزامه؛ لأنه قد يتحقق الخطأ والضرر، ولا تتحقق علاقة سببية بينهما، لكون الضرر وقع بسبب أجنبي لا يد للمدين فيه، كما لو كان في صورة قوة قاهرة أو خطأ من الدائن أو من الغير<sup>(١)</sup>.

وبناءً على ذلك، فإن المسؤولية العقدية للمحامي لا تتحقق إلا إذا توفرت العلاقة السببية بين خطأ المحامي والضرر الذي لحق المتدرب، وذلك بأن يقع الضرر بسبب الخطأ، ويشترط لتحقق العلاقة السببية، وفقاً للقواعد العامة<sup>(٢)</sup>، ما يلي:

- أن يكون الضرر مباشراً.
- عدم وجود سبب أجنبي يقطع هذه العلاقة؛ كخطأ المتدرب أو خطأ الغير أو قوة قاهرة.

### وهذه بعض التطبيقات على ذلك:

- قد ينفي المحامي مسؤوليته العقدية من خلال إثبات خطأ المتدرب، كما لو وقع من المحامي شيء من التقصير في تأهيل المتدرب، فادعى المتدرب أن نقص خبرته، وقلة معرفته، في مباشرة أعمال المحاماة هو بسبب تقصير المحامي في بذل ما يجب عليه من جهد في تدريبه وتأهيله، فإن المحامي يستطيع أن يتخلص من المسؤولية إذا أثبت أن الضرر الذي لحق المتدرب لم يكن بسبب تقصيره في تأهيله وتدريبه، بل بسبب ضعف

(١) انظر: السنهوري، "الوسيط" ١: ٧٧٤؛ والحكيم، "مصادر الالتزام" ٣٥٨؛ والجبوري،

"الوجيز" ١: ٤٢١؛ ويحي، "الموجز" ١: ١٨٦-١٨٧.

(٢) انظر: محمد عبدالرحمن، "الدراسات البحثية في المسؤولية المدنية" ١: ١٨٨.

قدرات المتدرب، أو إهماله، وعدم انضباطه خلال فترة التدريب، وعدم التزامه بالأوامر والتعليمات الموجهة إليه، فإن المحامي في هذه الحالة نفي توفر ركن العلاقة السببية بين خطئه وبين الضرر، ولم ينفي خطأه أو الضرر الذي لحق المتدرب، فأثبت سبباً أجنبياً، كان هو السبب في الضرر، وهو خطأ المتدرب.

• وقد ينفي المحامي مسؤوليته العقدية من خلال إثبات خطأ الغير، كما لو ادعى المتدرب أنه خسر إحدى القضايا بسبب المعلومات المغلوطة التي قدمها له المحامي، فقد كانت سبباً في أن يوقف أحد العملاء التفاوض معه في قضية معينة، إلا أن المحامي استطاع أن يثبت أن الذي أثر على سير القضية معلومات مغلوطة قدمها شخص آخر للمتدرب، فالمحامي لم ينفي خطأه ولا الضرر الذي أصاب المتدرب، بل أثبت أن خطأه لم يكن هو السبب في الضرر، وسبب ذلك هو خطأ الغير.

وكما أن القواعد العامة قد تقتضي إعفاء المدعى عليه من المسؤولية العقدية لتحقيق السبب الأجنبي، كما في الأمثلة السابقة، فإنها قد تقتضي في حالات أخرى التخفيف منها؛ لكون خطأ الغير أو خطأ المتضرر قد اشترك مع خطأ المدعى عليه في إحداث الضرر<sup>(١)</sup>.

وتطبيقاً لذلك، فقد يقتصر أثر السبب الأجنبي على تخفيف المسؤولية العقدية للمحامي، دون أن يعفيه منها مطلقاً، كما لو كان الضرر المادي أو المعنوي الذي لحق المتدرب نتيجة خسارته لإحدى القضايا بسبب ما قدمه له المحامي من معلومات مغلوطة، عن حسن نية، فإن المحامي قد يثبت أن المتدرب كان بإمكانه معرفة خطأ المعلومة المقدمة له من خلال جهد معقول من البحث أو التحري، إلا أنه قصر في ذلك، وهذا خطأ منه، فيشترك خطأه مع خطأ المحامي في إحداث الضرر، فيخفف ذلك من مسؤولية المحامي،

(١) انظر: السنهوري، "الوسيط"، ١: ١٠٠٠-١٠١٨؛ والدناصور، "المسؤولية المدنية"، ٤٥٧-٤٦١.

٤٦١؛ وزكي، "الوجيز"، ٣٧٣؛ وعامر، "المسؤولية المدنية"، ٣٧٨-٣٨٥.

ومع هذا، فيستطيع المتدرب في هذه الحالة أن يدفع دعوى الاشتراك في المسؤولية بأن يثبت أن خطأ المحامي استغرق خطأه، كما لو كان المحامي متعمداً أن يقدم معلومات مغلوبة للمتدرب.

## المبحث الثاني:

### أثر المسؤولية العقدية للمحامي في علاقته مع المتدرب.

إذا تحققت المسؤولية العقدية للمحامي بتوافر أركانها الثلاثة، كان أثر ذلك هو التزام المحامي بتعويض المتدرب، بقصد جبر الضرر الذي لحقه من جراء عدم تنفيذ المحامي لالتزامه العقدي، وقد يحصل أن يتفق المحامي مع المتدرب على الإعفاء من المسؤولية العقدية، فيؤثر ذلك على مسؤولية المحامي، وسيناقش البحث هذه الموضوعات في مطلبين، على النحو التالي:

#### المطلب الأول: التعويض جزاء المسؤولية.

#### المطلب الثاني: الاتفاق على تعديل مسؤولية المحامي العقدية أو الإعفاء منها.

## المطلب الأول: التعويض جزاء المسؤولية.

يعتبر التعويض هو جزاء المسؤولية العقدية، ولا يقتصر على صورة واحدة، بل له عدة صور، كما أن له عدة عناصر يتشكل التعويض بمجموعها، وسناقش هذا المطلب هذه الأحكام من خلال فرعين، هما:

### الفرع الأول: صور التعويض. الفرع الثاني: عناصر التعويض.

### الفرع الأول: صور التعويض.

#### أولاً: التعويض المادي (النقدي).

قد يكون التعويض نقدياً، وهذا هو الأصل، وفقاً للقواعد العامة، ولا يقتصر على صورة واحدة، بل له صورٌ متعددة<sup>(١)</sup>، فقد يحكم القاضي للمتدرب بالتعويض في صورة مبلغ نقدي يدفع دفعة واحدة، وقد يحكم به على عدة دفعات مقسطة، يدفعها المحامي للمتدرب، وذلك حسب ما يراه القاضي محققاً للعدالة، وأصلح للمتدرب، مراعيّاً في ذلك طبيعة الضرر، ومقداره، وظروف الواقعة، وقد يحكم القاضي بإعطاء المتدرب الحق في طلب التعويض في المستقبل، إذا لم تتمكن المحكمة من تقدير التعويض تقديراً نهائياً وقت نظر الدعوى، لكون الضرر قابل للزيادة، كما لو ترتب على تعسف المحامي مع المتدربة في عدم السماح لها بمراجعة المستشفى أثناء وقت العمل، بدعوى ضغوط العمل، أن تضررت صحياً، حيث كانت حاملاً، وكانت هذه الأضرار عرضة بدرجة كبيرة أن تتضاعف، فإن للقاضي<sup>(٢)</sup>، وفقاً للقواعد العامة، أن يحكم بتقدير أولي للتعويض،

(١) انظر: السنهوري، "الوسيط"، ١: ١٠٩٤-١٠٩٥؛ وزكي، "الوجيز"، ٦٩٣-٦٩٤.

(٢) تجيز القواعد العامة ذلك، ينظر: محمد جبر الألفي، "معالم في النظرية العامة للالتزام وفقاً للنظام المدني الموحد ومجلة الأحكام الشرعية". (الطبعة الأولى، الرياض: وقفية التجبير، وجمعية قضاء

ويحفظ للمتدربة حقها في المطالبة في إعادة النظر في تقدير التعويض خلال مدة معينة يحددها القاضي، وذلك مراعاة منه لطبيعة الضرر، ووقفاً عند مقتضياتها.

### ثانياً: التعويض المعنوي.

قد يكون التعويض معنوياً، كما في الحكم القضائي بنشر اعتذار للمتدرب في الوسيلة الإعلامية التي أساء فيها المحامي للمتدرب، كما لو كانت الإساءة في مجموعة (قروب) في أحد برامج المحادثة الفورية، مثل الواتس آب، أو كانت الإساءة في حساب المحامي في أحد برامج التواصل الاجتماعي، فهذا النشر يعد تعويضاً معنوياً عن الضرر الأدبي الذي لحق المتدرب، إلا أنه يشترط في حالة الحكم بالتعويض المعنوي أن يكون ذلك بناء على طلب المتدرب<sup>(١)</sup>.

---

١٤٣٩هـ. ١: ١٦٨؛ و"المذكرة الإيضاحية للقانون المدني الكويتي"، ٢٠٣؛ و"المذكرة الإيضاحية على القانون المدني العربي الموحد"، ٩٩-١٠٠، وقد نصت عليها المادة (٢: ٢٤٧) من القانون المدني الكويتي، والمادة (٢٦٩) من القانون العربي الموحد، والمادة (١٦٩) من القانون المدني الخليجي الموحد.

(١) انظر: الألفي، "معالم في النظرية العامة للالتزام"، ١: ١٧١.

## الفرع الثاني: عناصر التعويض.

تقتضي القواعد العامة قصر نطاق تقدير التعويض على الضرر الذي لحق الدائن، ما يعني أن جسامته الخطأ وسوء النية لا أثر لها في تقدير التعويض، ويتحدد الضرر بمقدار الخسارة اللاحقة للدائن، ومقدار الربح الفائت<sup>(١)</sup>.

وعليه، فينحصر نطاق تقدير التعويض في المسؤولية العقدية للمحامي على العنصرين التاليين:

### أولاً: الخسارة اللاحقة للمتدرب.

فيجب أن يحدد مقدار التعويض بحسب مقدار الخسارة التي لحقت المتدرب، ويتطلب ذلك حصر عناصر الخسارة، تحديداً دقيقاً، ثم يحدد مقدار التعويض الإجمالي بناء على مقدار التعويض لكل عنصر من هذه العناصر.

ومما يعين المحكمة على تحديد مقدار التعويض عن الضرر المعنوي أن تراعي نوع الضرر المعنوي، وطبيعته، وشخص المتضرر، فالضرر المعنوي المتمثل بالألم الحسي ليس كالضرر المعنوي المتمثل في تشويه السمعة، وتشويه السمعة في مجموعة محادثة محدودة ليس كتشويه السمعة في وسائل التواصل الاجتماعي المفتوحة على الجمهور كحسابات تويتر مثلاً، والمتدرب ذو المركز الاجتماعي ليس كغيره، وهكذا.

### ثانياً: الكسب الفائت.

ومن أمثلة ذلك أن تكون خسارة المتدرب لإحدى القضايا بسبب المعلومات المغلوطة التي قدمها له المحامي سبباً في أن يوقف أحد العملاء التفاوض مع المتدرب، ويمتنع عن توقيع العقد في قضية أراد العميل من المتدرب أن يترافع فيها.

(١) انظر: السنهوري، "الوسيط"، ١: ١٠٩٧-١٠٩٨، ١١٠١؛ وزكي، "الوجيز"، ٦٩٥-٦٩٧؛

وشنب، "الوجيز"، ٤٧٦-٤٧٧؛ والجوري، "الوجيز"، ١: ٦٢٢-٦٢٣.

ومما يعين القاضي على تقدير قيمة التعويض عن الكسب الفائت الاجتهاد في تقدير إلى أي حد كان الاحتمال كبيراً بالنسبة للمتدرب في كسب القضية، والأمر خاضع لاجتهاد القاضي بحسب ظروف الواقعة<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر في القاعدة العامة لهذه المسألة: السنهوري، "الوسيط" ١: ٩٧٩؛ ومحمد عبدالرحمن،

"الدراسات البحثية في المسؤولية المدنية" ١: ١٨١.

## المطلب الثاني:

### الاتفاق على تعديل مسؤولية المحامي العقدية أو الإعفاء منها.

قد يتفق المحامي مع المتدرب على تشديد أحكام المسؤولية العقدية للمحامي، أو تخفيفها، أو الإعفاء منها مطلقاً، مما يستدعي مناقشة أحكام هذا الاتفاقات، وذلك من خلال الفرعين التاليين، وهما:

#### الفرع الأول: الاتفاق على تشديد أحكام المسؤولية العقدية للمحامي.

#### الفرع الثاني: الاتفاق على تخفيف أحكام المسؤولية العقدية للمحامي أو الإعفاء منها.

### الفرع الأول:

#### الاتفاق على تشديد أحكام المسؤولية العقدية للمحامي.

تسمح القواعد العامة باتفاق أطراف العقد على تعديل أحكام المسؤولية العقدية بالتشديد، كما لو اتفقوا على تحميل المدين تبعه القوة القاهرة<sup>(١)</sup>.

وعليه، فإنه يصح أن يتفق طرفا عقد التدريب على تشديد أحكام المسؤولية العقدية للمحامي، وذلك بتحميله تبعه القوة القاهرة، فيكون مسؤولاً عن الضرر الذي تسبب فيه، طالما أنه أخل بالتزاماته العقدية، ويكون هذا الاتفاق صحيحاً، ومنتجاً لأثره في تشديد مسؤولية المحامي.

وتطبيقاً لذلك، فلو قصر المحامي في عمل صيانة لتمديدات الكهرباء التي في مكتبه، فتعطل جهاز الكمبيوتر التابع للمتدرب، فإن المحامي يكون مسؤولاً عن تعويض المتدرب، حتى ولو لم يكن العطل بسبب رداءة التمديدات الكهربائية، بل كان بسبب إيقاف التيار الكهربائي عدة مرات، بشكل متتالي، من قبل شركة الكهرباء.

(١) انظر: السنهوري، "الوسيط"، ١: ٧٥٦؛ وزكي، "الوجيز"، ٣٨٧؛ وشنب، "الوجيز"، ٣١٤.

ولكن هل القاعدة السابقة قاصرة على القوة القاهرة، فلا يدخل فيها باقي صور السبب الأجنبي، وهما: خطأ المتدرب وخطأ الغير، أم يصح قياسهما على القوة القاهرة؟ يظهر لي بعد التأمل عدم وجاهة قياس خطأ المتدرب وخطأ الغير على القوة القاهرة؛ لأن الحكم ورد على سبيل الاستثناء، وما ورد على سبيل الاستثناء لا يقاس عليه، ويؤيد ذلك:

- أن الحكمة من قصر الحكم على القوة القاهرة -فيما يبدو- هو أن المتدرب يستطيع الحصول على التعويض المناسب من الغير إذا كان الضرر بسبب يعود إليه، وهذا بخلاف ما لو كان الضرر بسبب قوة القاهرة، إذ لا يملك المتدرب أي طريقة للحصول على تعويض.

- أنه إذا كان الضرر يرجع إلى فعل من المتدرب نفسه، فإنه من غير المقبول أن تكون مسؤولية المدين (المحامي) رهينة لمحض إرادة الدائن (الدائن).

ويخالف بعض فقهاء القانون، فيقيسون صورة خطأ الغير وخطأ المضرور على القوة القاهرة، فيجيزون الاتفاق على تشديد أحكام المسؤولية العقدية بتحميل المدين مسؤولية الأضرار الناشئة عن السبب الأجنبي بكل صورته، على اعتبار أن القواعد المنظمة للمسؤولية العقدية قواعد مكملة، يجوز الاتفاق على مخالفتها، وأن أحكام العقد عموماً خاضعة لإرادة طرفيه، فقد نشأ بإرادتهما<sup>(١)</sup>.

ومن صور الاتفاق على تشديد أحكام المسؤولية العقدية ما لو اتفق الطرفان على أن تحويل الالتزام ببذل عناية الذي ينشئه العقد إلى التزام بتحقيق نتيجة<sup>(٢)</sup>، وبتطبيق ذلك على التزام المحامي بالتدريب والتأهيل باعتباره التزام ببذل عناية، نجد أن طبيعته تأبى ذلك، حيث إن النتيجة المقصودة من هذا الالتزام وهو الحصول على الخبرة الكافية، وامتلاك

(١) انظر: السنهوري، "الوسيط"، ١: ٧٥٤-٧٥٦.

(٢) انظر: شنب، "الوجيز"، ٣١٤.

المهارة اللازمة يصعب الجزم بتحققها، ثم إن ذلك رهين إرادة المتدرب، فقد تحقق النتيجة، ولكنه ينفي ذلك، من أجل تحميل المحامي مسؤولية التعويض.

## الفرع الثاني:

### الاتفاق على تخفيف أحكام المسؤولية العقدية للمحامي أو الإعفاء منها.

تقرر القواعد العامة جواز الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية العقدية بالإعفاء منها تماماً، ويستثنى من ذلك الخطأ العقدي الذي يكون من قبيل الغش أو الخطأ الجسيم، فلا يصح الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية الناشئة عنه<sup>(١)</sup>، ويقاس على جواز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية جواز الاتفاق على التخفيف منها، من باب قياس الأولى، كما لو وقع الاتفاق على أن يتحمل المحامي نسبة معينة من قيمة الضرر الناشئ عن إخلاله بالتزاماته العقدية.

وعليه، لو جرى الاتفاق على أن المحامي لا يكون مسؤولاً في مواجهة المتدرب عن الضرر المترتب عن إخلاله بالتزاماته العقدية الناشئة عن عقد التدريب، فإن هذا الاتفاق يكون صحيحاً، ومنتجاً لأثره في إعفاء المحامي من مسؤوليته، إلا أنه لا يشمل حالتي الغش والخطأ الجسيم.

(١) انظر: السنهوري، "الوسيط"، ١: ٧٥٦-٧٥٧؛ وعامر، ورفيقه، "المسؤولية المدنية"، ٥٧٣-

## الخاتمة.

وفي الختام، أحمد الله تعالى على تيسيره، وأسأله أن يتقبل هذا العمل وينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وأود أن أشير في هذا المقام إلى أبرز النتائج والتوصيات التي توصل لها البحث.

### أولاً: النتائج.

توصل البحث استجابةً لتساؤلاته المشاركة في مقدمته إلى نتيجة عامة، وعدد من النتائج الجزئية المتفرعة منها، وبيان ذلك كالاتي:

**النتيجة العامة:** أن القواعد العامة المنظمة للمسؤولية العقدية كافية بمفردها لتنظيم المسؤولية العقدية للمحامي، ولا تقتضي طبيعتها أحكاماً خاصة لتنظيمها.

**النتائج الجزئية:** يقتضي المقام بيان كيفية تطبيق القواعد العامة للمسؤولية العقدية على المحامي في علاقته مع المتدرب، وقد وصل البحث في سبيل بيان ذلك إلى النتائج التالية:

١. لا يقتصر الخطأ المثير للمسؤولية العقدية للمحامي على صورة واحدة، بل يأخذ عدة صور، فقد ينشأ عن فعله الشخصي، وقد ينشأ عن فعل غيره، ممن أنابه في تنفيذ العقد، وقد يكون ناشئاً عن فعل شيء من الأشياء التي يستعين بها المحامي في تنفيذ العقد. كما أنه قد يكون في صورة إخلالٍ بالتزاماته، أو في صورة تعسفه في استخدام حقوقه، الناشئة عن عقد التدريب.

٢. يشترط لقيام الخطأ العقدي للمحامي عن فعله الشخصي ثلاثة شروط، هي: وجود التزام عقدي في ذمة المحامي لصالح المتدرب، وإخلال المحامي بهذا الالتزام، وأن ينسب الإخلال إلى فعل المحامي.

٣. معيار تحديد العناية اللازم بذلها من المحامي في سبيل تأهيل المتدرب تتمثل في مقدار عناية المحامي المعتاد، ومعيار ما يعد تقصيراً منه يرجع إلى ما استقرت عليه

الأصول المهنية للمحاماة، وتمثل هذه الأصول فيما لا يعد محلاً للمناقشة بين المحامين، مما يتعلق بالتدريب والتأهيل، بحيث يقره جمهورهم، ويسلمون به، ولا يقبلون جدلاً فيه.

٤. يراعى في تقدير خطأ المحامي كونه يزاول مهنة حقوقية على سبيل الانتظام، ويملك من الخبرة والدراية ما تجعله أكثر معرفة وحيطة من المتدرب، مما يمكن معه اعتبار الفعل الصادر منه من قبيل الخطأ العقدي، وإن لم يكن كذلك بالنسبة لغيره.

٥. لا يعتبر من الخطأ العقدي إنابة المحامي لغيره ليتولى التدريب والتأهيل، ما لم يكن شخص المحامي محل اعتبار، وهذا نادر الحدوث في واقعنا الحالي.

٦. تنازل المتدرب عن بعض الالتزامات التي أثبتتها النظام له في مواجهة المحامي، عند إبرام عقد التدريب، يعفي المحامي فعلاً من الوفاء بها، ولا يعد عندئذٍ مرتكباً لخطأ عقدي.

٧. يتنوع الضرر الناشئ عن خطأ المحامي، فقد يكون في صورة ضرر مالي، أو جسدي أو معنوي.

٨. يشترط في الضرر الموجب للمسؤولية العقدية للمحامي أن يكون محققاً، ومباشراً، ومتوقعاً.

٩. إذا تحققت المسؤولية العقدية للمحامي كان أثر ذلك هو التزام المحامي بتعويض المتدرب، سواء كان في صورة تعويض نقدي أو معنوي.

١٠. يصح أن يتفق طرفا عقد التدريب على تحميل المحامي تبعة القوة القاهرة فقط، كما يجوز الاتفاق على تخفيف مسؤوليته، أو الإعفاء منها تماماً.

١١. طبيعة الالتزام بالتدريب والتأهيل تأبى أن يتفق الطرفان على تحويلها من التزام ببذل عناية إلى التزام بتحقيق نتيجة.

## التوصيات.

١. يوصي الباحث بتضمين اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة أو لائحة السلوك المهني للمحامين مادةً تحدد التزامات المحامي تجاه المتدرب، على وفق ما جاء في المادة (٩) من وثيقة قواعد التدريب القانوني التي أصدرتها الهيئة السعودية للمحامين، حيث إن صدور هذه الوثيقة غير كافٍ لضبط علاقة المحامي مع المتدرب، فهي ذات طبيعة استرشادية، كما أشير في ديباجتها، والمتدرب طرف ذو مركز ضعيف في مواجهة المحامي، مما يقتضي ضرورة توفير الحماية النظامية له.
٢. يوصي الباحث بتضمين اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة أو لائحة السلوك المهني للمحامين حكماً يقضي بأن تنازل المتدرب عن حقوقه النظامية أثناء العلاقة التعاقدية، بأي صورة كان، يقع باطلاً، وذلك على غرار ما جاء في المادة (٨) من نظام العمل.

تم بحمد الله.

## قائمة المراجع.

### أولاً: الكتب.

١. أحمد شوقي محمد عبدالرحمن، "الدراسات البحثية في المسؤولية المدنية". (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٨م).
٢. أنور سلطان، "مصادر الالتزام في القانون المدني، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي". (الطبعة العاشرة، عمان: درا الثقافة والنشر، ١٤٣٩هـ).
٣. جمال خليفة، "المسؤولية المدنية الناشئة عن أعمال المراقبة الجوية". رسالة دكتوراة غير مطبوعة، مقدمة لكلية الحقوق بجامعة حلوان.
٤. حسين عامر، وعبدالرحيم عامر، "المسؤولية المدنية". (الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩م).
٥. سليمان مرقس، "المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية". (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١م).
٦. سمير عبدالسيد تناغو، "مصادر الالتزام". (الطبعة الأولى، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠٠٩م).
٧. عبدالرزاق أحمد السنهوري، "الوسيط في شرح القانون المدني الجديد". (الطبعة الثالثة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩م).
٨. عبدالمجيد الحكيم، "مصادر الالتزام مع المقارنة بالفقه الإسلامي". (الطبعة الثانية، شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٣٨٣هـ).
٩. عبدالناصر توفيق العطار، "مصادر الالتزام".
١٠. عبدالودود يحيى، "الموجز في النظرية العامة للالتزامات". (القاهرة: درا النهضة العربية، ١٩٩٢م).

١١. عدنان إبراهيم سرحان، ونوري حمد خاطر، "مصادر الحقوق الشخصية". (الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠٠٠م).

١٢. عز الدين الدناصوري، "المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء". (١٩٨٨م).

١٣. محمد بن عواد الأحمد، "التكيف النظامي لعقد التدريب على أعمال المحاماة، والالتزامات الناشئة عنه، في النظام السعودي". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق بجامعة المنصورة، في العدد (٧٦).

١٤. محمد جبر الألفي، "معالم في النظرية العامة للالتزام وفقاً للنظام المدني الموحد ومجلة الأحكام الشرعية". (الطبعة الأولى، الرياض: وقفية التحبير، وجمعية قضاء، ١٤٣٩هـ).

١٥. محمد لبيب شنب، "الوجيز في النظرية العامة للالتزام".

١٦. محمود جمال الدين زكي، "الوجيز في النظرية العامة للالتزامات". (الطبعة الثالثة، القاهرة: مطبعة جامعة، ١٩٧٨م).

١٧. مصطفى أحمد الزرقا، "المدخل الفقهي العام". (الطبعة الثالثة، دمشق: دار القلم، ١٤٣٣هـ).

١٨. ياسين محمد الجبوري، "الوجيز في شرح القانون المدني الأردني". (الطبعة الثانية، عمان: دار الثقافة والنشر، ٢٠١١م).

### ثانياً: الأنظمة واللوائح.

١٩. اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة الصادرة بقرار وزير العدل رقم (٤٦٤٩)، بتاريخ ١٤٢٣/٦/٨هـ.

٢٠. وثيقة "قواعد السلوك المهني للمحامين"، الصادرة عن وزير العدل بالقرار رقم (٣٤٥٣) في ١٤٤٢/١٢/٢٤هـ.

٢١. وثيقة "قواعد التدريب القانوني في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية"، وهي وثيقة استرشادية صدرت عن مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين في ٨/٨/١٤٣٩هـ.

٢٢. نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥١، بتاريخ ٢٣ / ٨ / ١٤٢٦هـ.

٢٣. نظام المحاماة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٨، بتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٤٢٢هـ.

### ثالثاً: القرارات.

٢٤. قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٥١ (٦/٢)، والقرار رقم ١٠٩ (١٢/٣).

### رابعاً: الأحكام القضائية.

٢٥. مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا للأعوام ١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١هـ.

## Bibliography

### First: Books

1. Aḥmad Shawqī Muḥammad ‘Abd-al-Raḥmān, “Research Studies in Civil Responsibility”. (in Arabic). (Alexandria: Munsha’at al-Ma‘ārif, 2008).
2. Anwar Sulṭān, “Sources of commitment in civil law, a comparative study of Islamic jurisprudence”. (in Arabic). (tenth edition, Oman: Dār al-Thaqāfah wa-al-Nashr, 1439 AH).
3. Jamāl Khalifa, “Civil Liability arising from Air Traffic Control”. (in Arabic). unpublished Ph.D. thesis submitted to the Faculty of Law at Helwan University.
4. Ḥusain ‘Āmir, and ‘Abd al-Rahim ‘Āmir, “Civil Responsibility” (in Arabic). (Second Edition, Cairo: Dār Al Ma‘ārif, 1979).
5. Sulaiman Muraqis, “Civil Responsibility in the Legalizations of Arab Countries” (in Arabic). (Cairo: Institute of Arab Research and Studies, 1971).
6. Samir ‘Abd al-Sayyid Tanago, “Sources of Obligation” (in Arabic). (First Edition, Alexandria: Al-Wafa Legal Library, 2009).

7. ‘Abd al-Razzāq Al-Sanhoury, “The Mediator in Explaining the New Civil Code” (in Arabic). (Third Edition, Beirut: Al-Halabi Human Rights Publications, 2009).
8. ‘Abd al-Majīd Al-Hakim, “Sources of Commitment with Comparison with Islamic Jurisprudence” (in Arabic). (Second Edition, National Printing and Publishing Company, 1383 AH).
9. ‘Abd al-Nāsir Tawfiq Al-‘Attār, “Sources of Obligation” (in Arabic). (Al-Bustany Publishing and Distribution House, 1991).
10. ‘Abd al-Wadoud Yahya, “The General Theory of Obligations” (in Arabic). (Cairo: Dār Al-Nahda Al-Arabiya, 1992).
11. ‘Adnan Ibrahim Sarhān and Nūrī Hamad Khātir, “Sources of Personal Rights” (in Arabic). (first edition, Amman: House of Culture for Publishing and Distribution in, 2000).
12. ‘Izz Al-Din Al-Danaşouri, “Civil Responsibility in the Light of Jurisprudence and the Judiciary” (in Arabic). (1988).
13. Muhammad bin Awwad Al-Ahmadi, “The regular adaptation of the legal training contract, and the obligations arising from it, in the Saudi system” (in Arabic). *Journal of Legal and Economic Sciences*, Faculty of Law, Mansoura University, issue (76).
14. Muhammad Jabr Al-Alfi, “Signs in the General Theory of Obligation according to the Unified Civil System and the Code of Sharia Laws” (in Arabic). (First Edition, Riyadh: Waqf of Al-Tahbir, and the Judiciary Association of 1439 AH).
15. Muhammad Labib Shanab, “The brief in the General Theory of Commitment” (in Arabic).
16. Mahmoud Jamāl al-Din Zaki, “The Brief in the General Theory of Obligations” (in Arabic). (Third Edition, Cairo: University Press, 1978).
17. Mustafa Ahmed al-Zarqa, “al-Madkhal al-Fiqhī al-‘Āmm”. (Third Edition, Damascus: Dār al-Qalam, 1433 AH).
18. Yassin Muhammad Al-Jubouri, “The Brief in Explanation of the Jordanian Civil Law”. (Second Edition, Amman: House of Culture and Publishing in Amman, 2011).

### **Second: Rules and Regulations.**

19. The executive regulations for the legal system issued by the Minister of Justice Resolution No. (4649), dated 6/8/1423 AH.

20. The document “Rules of Professional Conduct for Lawyers”, issued by the Minister of Justice by Resolution No. (3453) dated 12/24/1442 AH.
21. The document "Rules of Legal Training in the Law Firm and Legal Consultation Sector", which is a guiding document issued by the Board of Directors of the Saudi Lawyers Association on 8/8/1439 AH.
22. The Labor Law issued by Royal Decree No. M/51, dated 8/23/1426 AH.
23. The legal system issued by Royal Decree No. M/38, dated 7/28/1422 AH.

**Third: Decisions.**

24. International Islamic Fiqh Academy Resolution No. 51 (2/6), and Resolution No. 109 (3/12).

**Fourth: Judicial rulings.**

25. The set of principles decided by the Supreme Administrative Court for the years 1439-1440-1441 AH.

## References:

### 1: alikutub.

1. 'ahmad shawqi muhamad eabdalrahman, "aldirasat albahthiat fi almaswuwliat almadaniati". (al'iiskandiriati: munsha'at almaearif , 2008mi).
2. 'anwar sultan, "masadir alailtizam fi alqanun almadanii, dirasat muqaranat bialfiqh al'iislami". (altabeat aleashirati, eaman: dara althaqafat walnashri, 1439h).
3. jamal khalifat, "almaswuwliat almadinat alnaashiat ean 'aemal almuraqabat aljawiyati". risalat dukkurat ghayr matbueatin, muqadimat likuliyat alhuquq bijamieat hulwan.
4. hsin eamir, waeabdalrahim eamir, "almasyuwliat almadaniati". (altabeat althaaniatu, alqahirati: dar almaearifi, 1979ma).
5. sulayman marqas, "almasyuwliat almadaniat fi tiqinat albilad alearabiati". (alqahirati: maehad albuqhuth waldirasat alearabiati, 1971mu).
6. smir eabdalusayid tanaghu, "masadir alialtizami". (altabeat al'uwlaa, al'iiskandiriatu: maktabat alwafa' alqanuniati, 2009ma).
7. eabdalrazaaq 'ahmad alsanhuri, "alwsit fi sharh alqanun almadanii aljadidi". (altabeat althaalithati, bayrut: manshurat alhalabii alhuquqiati, 2009ma).
8. eabdalmajid alhakimi, "masadir alialtizam mae almuqaranat bialfiqh al'iislami". (altabeat althaaniatu, sharikat altabe walnashr al'ahliati, 1383hi).
9. eabdalnaasir twfyq aleatar, "masadir alailtizami".
10. eabdalwdud yahi, "almujaz fi alnazariat aleamat lilialtizamati". (alqahirati: dara alnahdat alearabiat , 1992ma).
11. eadnan 'iibrahim sarhan, wanuri hamd khatiru, "masadir alhuquq alshakhsiati". (altabeat al'uwlaa, eaman: dar althaqafat lilnashr waltawzie 2000ma).
12. eaz aldiyn aldanasuri, "almaswuwliat almadaniat fi daw' alfiqh walqada'i". (1988mi).
13. muhamad bin eawad al'ahmadi, "altakyif alnizamii lieaqd altadrib ealaa 'aemal almuhamaati, walailtizamat alnaashiat eanhu, fi alnizam alsaeudii". majalat aleulum alqanuniat walaiqtisadiat bikuliyat alhuquq bijamieat almansurat, fi aleadadi(76).

14. muhamad jabr al'alfi, "maealim fi alnazariat aleamat lilailtizam wfqaan llnizam almadanii almuahad wamajalat al'ahkam alshareiati". (altabeat al'uwlaa, alrayad: waqafiat altahbir, wajameiat qada'i, 1439h).

15. muhamad labib shanba, "alwjiz fi alnazariat aleamat lilialtizami".

16. mahmud jamal aldiyn zaki, "alwjiz fi alnazariat aleamat lilialtizamati". (altabeat althaalithati, alqahiratu: matbaeat jamieati, 1978ma).

17. mustafaa 'ahmad alzarqa, "almadkhal alfiqhii aleama". (altabeat althaalithati, dimashqa: dar alqalama, 1433h).

18. yasin muhamad aljaburi, "alujiz fi sharh alqanun almadanii al'urduniyi". (altabeat althaaniati, eaman: dar althaqafat walnashri, 2011ma).

## **2: al'anzima wallawayih.**

19. allaayihat altanfidihiat linizam almuhamat alsaadirat biqarar wazir aleadl raqama(4649), bitarikh8/6/1423h.

20. wthiqa "qawaeid alsuluk almihni lilmuhamina", alsaadirat ean wazir aleadl bialqarar raqm (3453) fi24/12/1442h.

21. wthiqa "qawaeid altadrib alqanunii fi qitae almuhamaat walaistisharat alqanuniati", wahi wathiqat aistirshadiat sadarat ean majlis 'iidarat alhayyat alsaaudiat lilmuhamin fi 8/8/1439h.

22. nizam aleamal alsaadir bialmarsum almalakii raqm mu/51, bitarikh 23 / 8 / 1426h.

23. nizam almuhamat alsaadir bialmarsum almalakii raqm mu/38, bitarikh 28 / 7 / 1422h.

## **3: alqararat.**

24. qarar mujmae alfiqh al'iislami aldawlii raqm 51 (2/6), walqarar raqm 109(3/12).

## **4: al'ahkam alqadayiya.**

25. majmueat almabadi alati qararatha almahkamat al'iidariat aleulya lil'aewam 1439-1440-1441hi.

## فهرس الموضوعات

١١٨٧	..... مقدمة:
١١٨٧	..... أهمية موضوع البحث.
١١٨٧	..... أهداف البحث.
١١٨٨	..... مشكلة البحث.
١١٨٨	..... الدراسات السابقة.
١١٨٩	..... منهج البحث.
١١٨٩	..... حدود البحث.
١١٩٠	..... خطة البحث.
١١٩٢	..... مطلب تمهيدي: مفهوم عقد التدريب على أعمال المحاماة، والتزامات المحامي الناشئة عنه.
١١٩٢	..... الفرع الأول: مفهوم عقد التدريب على أعمال المحاماة.
١١٩٣	..... الفرع الثاني: التزامات المحامي الناشئة عن عقد التدريب على أعمال المحاماة.
١١٩٥	..... المبحث الأول: مفهوم المسؤولية العقدية للمحامي عن عقد التدريب، وأركانها.
١١٩٥	..... المطلب الأول: مفهوم المسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب على أعمال المحاماة.
١١٩٧	..... المطلب الثاني: أركان المسؤولية العقدية للمحامي في عقد التدريب على أعمال المحاماة.
١١٩٧	..... الفرع الأول: خطأ المحامي.
١٢١٤	..... الفرع الثاني: ضرر المتدرب.
١٢٢٥	..... الفرع الثالث: علاقة السببية.
١٢٢٨	..... المبحث الثاني: أثر المسؤولية العقدية للمحامي في علاقته مع المتدرب.
١٢٢٩	..... المطلب الأول: التعويض جزاء المسؤولية.
١٢٢٩	..... الفرع الأول: صور التعويض.
١٢٣١	..... الفرع الثاني: عناصر التعويض.
١٢٣٣	..... المطلب الثاني: الاتفاق على تعديل مسؤولية المحامي العقدية أو الإعفاء منها.
١٢٣٣	..... الفرع الأول: الاتفاق على تشديد أحكام المسؤولية العقدية للمحامي.
١٢٣٦	..... الفرع الثاني: الاتفاق على تخفيف أحكام المسؤولية العقدية للمحامي أو الإعفاء منها.
١٢٣٧	..... الخاتمة.
١٢٣٧	..... أولاً: النتائج.

١٢٣٩ ..... التوصيات.

١٢٤٠ ..... قائمة المراجع.

١٢٤٥ ..... REFERENCES:

١٢٤٧ ..... فهرس الموضوعات.